دور وسائل الإعلام الجديد فى صنع القرار السياسي فى مصر فى مرحلة التحول الديمقراطي..

(تويتر نموذجاً)..

د. نها السيد عبد المعطى

مقدمة ،،

في ظل تطور التكنولوجيا الرقمية ووسائل الإعلام الجديد، وتزايد القاعدة الشعبية والجماهيرية المستخدمة لهذه الوسائل، تعددت الأيدولوجيات والتوجهات، وتوسع نطاق الانتشار لهذه المواقع لتشمل قطاعات وفئات اجتماعية عريضة، الأمر الذى أتاح الفرصة أمام الجمهور للتعبير عن آرائه ومواقفه واتجاهاته والتفاعل مع محيطه السياسي والاجتماعي، وأصبح الفرد مدركاً لأهمية دوره في الحياة السياسية وفاعلية مشاركته واهتمامه بالشأن العام، ومن ثم تأثيره في صناعة القرار السياسي.

فقد ساهم الإعلام الجديد بشكل ملحوظ في تطوير العمل السياسي وفتح مجالات للمشاركة في القضايا العامة عن طريق الاستفادة من وسائله وأدواته، وأصبح الفاعلون السياسيون أكثر ميلاً إلى توظيفها في المشاركة في صنع القرار السياسي، من خلال بث المضامين المختلفة مما قد يؤثر على السلوك ورد الفعل السياسي لصانع القرار.

هذا النمط الاتصالى الجديد له آثار في الحقل السياسي بصفة عامة وفى الممارسة السياسية بصفة خاصة، ولعل من أهم مؤشرات تلك الآثار الدور الكبير الذي يلعبه في التأثير على الرأي العام، وتشكيل توجهاته واتجاهاته، أو تعبئته باتجاه أهداف أو قضايا معينة، كونه وسيلة إعلامية تمثل متنفساً للتعبير من قبل فاعلين جدد يمتلكون القدرة على مخاطبة الرأي العام وصوغ أهدافه والتلاحم مع مشاكله بدرجة أكبر وأسرع من المؤسسات التقليدية.

كما ساعد الإعلام الجديد بخصائصه التفاعلية وسهوله توفره على ظهور مجال لا تتحكم بمحتواه السلطة، مما خلق فضاء رأى مختلف عن الفضاء التقليدي، خلق هذا الفضاء التفاعلي بيئة جديدة من الآراء والتفاعل والمشاركة كما أنه خلق فرصة لكل الاتجاهات والتيارات والأقليات والأفراد في أن يكون لهم صوت شديد الانتشار وقليل التكلفة بعيداً عن الرقابة التي يتمتع بها الإعلام التقليدي .

ويختلف المحتوى الخاص بوسائل الإعلام الجديد وشكله عن المحتوى الإعلامي المتعارف عليه في وسائل الإعلام التقليدي، وذلك من حيث تنوع الوسائط المستخدمة فيه، واللغات والرموز التعبيرية ومصادر تشكيل هذا المحتوى، والتفاعلات المتضمنة فيه، فضلاً عن كونه في حالة من التطوير

والتغيير لأنه محتوى يتسم بالديناميكية والتغير والتجدد المستمر للبيانات سواء تمثلت في مستخدمي هذه التطبيقات، أو في المحتوى المنشور عليها.

بالإضافة لكونه يتسم بالمرونة وتنوع السياق الاتصالي على نحو كبير بفضل إمكانيات هذه الوسائل هذا إلى جانب تنوع الأنساق الفكرية والثقافية والأيديولوجية لمستخدمي وسائل الإعلام الجديد، حيث أن تنوع بيئات الاتصال انعكس على تنوع وتعدد الأفكار والعقائد والتوجهات ولاسيما التوجهات السياسية.

وخاصة – موقع التدوين المصغر– تويتر، فقد استطاع الموقع أن ينقل كل ما يتعلق بتناول القرارات السياسية محل الدراسة، فالنمو الأخير من التغريد من قبل المنظمات غير الحكومية والأحزاب السياسية، والفاعلين السياسيين جعل من تويتر منصة للتعبئة السياسية، فقد ميز تويتر نفسه بكونه يقدم رسائل قصيرة إلى الجمهور، وكون غالبية هذه الرسائل مفتوحة للجميع لمتابعتها.

حيث يعد خطاب "تويتر" المحدود في ١٤٠ حرفاً خطاب غير محدد الخصائص والاستخدامات أو الوظائف، لأن التغريد بيئة مفتوحة للتعبير في أي وقت وعن أي موضوع وبأي أسلوب، وعلى الرغم من كل تلك الحرية المتاحة على موقع " تويتر"؛ بالتالي تختلف أدوات تحليله عن وسائل الإعلام التقليدية إلا أن هناك سمات وخصائص يمكن تحديدها كمعالم لمحتوى التغريدات.

الدراسات العلمية السابقة..

رصدت الباحثة الدراسات التي ارتبطت بإشكالية الدراسة الحالية بصورة مباشرة، وقد تبين أن هناك قلة في الدراسات التي تناولت تأثيرات وسائل الإعلام الجديد على القرار السياسي، حيث تم رصد الدراسات التي تناولت تأثيرات وأدوار وسائل الإعلام

الجديد السياسية وبالأخص مواقع التواصل الاجتماعي، وقد تنوعت التأثيرات والأدوار ما بين دورها في المشاركة السياسية، الإقناع السياسي التحولات السياسية، الحشد والتعبئة، الإقناع السياسي، تعزيز الديمقراطية وقيم المواطنة، وذلك باعتبارها أدوار هامة وفاعلة في التأثير على العملية السياسية والذى يعد القرار السياسي أحد النواتج النهائية لها وقد تباينت الدراسات من حيث الهدف ما بين:

➢ **دراسات هدفت إلى الكشف عن تأثيرات التواصل الاجتماعي ونشر الأخبار بين الأفراد من خلال وسائل التواصل الاجتماعي على بعض الجوانب السياسية منها (التواصل السياسي، الاقناع السياسي، المشاركة السياسية) مثل دراسة..** Rebecca Ping Yu,(2016) التي بحثت كيف يرتبط الاستخدام غير السياسي (استهلاك المحتوى غير السياسي) والاستخدام غير السياسي النشط (إنتاج المحتوى غير السياسي) لوسائل الاعلام الاجتماعية بالتعبير عن السلوك السياسي على هذه المواقع، بالتطبيق على عينتين منفصلتين من مستخدمي فيسبوك وتويتر، وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن الاستخدام غير السياسي النشط يرتبط ارتباطاً إيجابياً بزيادة التواصل السياسي، وتفسر هذه العلاقة جزئيا من خلال الفعالية السياسية، وتتفق أنماط النتائج عبر موقعى الفيس بوك وتويتر.(١).

– وفى السياق ذاته تهدف دراسة Trevor Diehl , Weeks , Zúñiga, (2016) إلى استكشاف كيف يؤدى التفاعل الاجتماعي وسلوكيات البحث عن الأخبار على وسائل الاعلام الاجتماعية إلى التعرض للرأي السياسي المتنوع والمعارض، وبالتالي إلى إعادة النظر وتغيير الآراء السياسية للفرد وقد توصلت الدراسة إلى أن استخدام الأخبار يؤدي إلى الإقناع السياسي والأهم من ذلك، أن الاستخدامات غير السياسية ولكنها

اجتماعية وتفاعلية لوسائل الاعلام الاجتماعية تؤدي أيضاً إلى الإقناع السياسي، هذه العلاقات تتحقق جزئيا من خلال خصائص الشبكة والمناقشات من خلالها(٢).

– فى حين فرقت دراسة (Jihyang Choi, 2016) ما بين ثلاث أنماط (قراءة الأخبار، ونشرها، وتأييدها) فى سياق مواقع التواصل الاجتماعي وتأثيراتهم على المشاركة السياسية، حيث توصلت الدراسة إلى أن نشر الأخبار يساهم في زيادة المشاركة في الحياة السياسية، في المقابل لم ترتبط قراءة الأخبار وتأييدها بشكل كبير بالمشاركة السياسية، وبالإضافة إلى ذلك، وجدت الدراسة أن التأثيرات غير المباشرة لاستخدام مواقع الشبكات الاجتماعية على المشاركة عبر نشر الأخبار تكون بأعلى درجة بين هؤلاء الذين لديهم درجة عالية من الخبرة السياسية بالشبكة وبأقل درجة بين هؤلاء الذين لديهم مستوى متوسط من هذه الخبرة(٣).

– وقد أجرت دراسة (Masahiro Yamamoto, J Kushin, Dalisay, 2015) مسح على شبكة الإنترنت لطلاب إحدى الجامعات الحكومية في الغرب الأمريكى خلال فترة ثلاثة أسابيع قبل انتخابات نوفمبر ٢٠١٢، وأظهرت نتائج الدراسة أن التواصل والتعبير والنشر عبر الشبكات الاجتماعية يعزز ويزيد المشاركة السياسية ويؤثر في العملية الديمقراطية(٤).

– وحول العلاقة بين نشر ومتابعة الأخبار على مواقع وسائل الإعلام الجديد ودوافع المشاركة السياسية توصلت دراسة (Shehata, A., Stromback, J., Ljungberg, E: 2014) إلى أن استخدام مواقع التواصل الاجتماعي بشكل عام ومتابعة الأخبار السياسية فى وسائل الإعلام التقليدية من خلالها، تؤدى إلى زيادة التدخل فى الحياة السياسية مع الوقت، والاستخدام المتكرر لمواقع التواصل الاجتماعي بين المواطنين يمكن أن يكون دافع للمشاركة السياسية(٥).

- وفى ذات السياق توصلت دراسة (Zhang. Shannon L. Bichard, Seltzer 2010) التى أجرت استطلاعاً للرأى عبر الهاتف إلى أن الاعتماد على مواقع الشبكات الاجتماعية يؤثر إلى حد كبير في زيادة المشاركة المدنية والمناقشة بين الأفراد مما يعزز كلا من المشاركة المدنية والنشاط السياسي(٦) .

➢ **كما تناولت بعض الدراسات الدور الذى تقوم به وسائل (الاعلام الجديد) فى تكوين وتعزيز الوعى السياسي منها** .. دراستا (لمياء حمدان العنزي، ٢٠١٣)([٧]) (حمدي أحمد عمر ٢٠١٤) [٨] حول دور وسائل الإعلام الجديد في تشكيل الثقافة السياسية والوعى السياسي، الدراسة الأولى طبقت على عينة من ٦٠٠ مفردة والثانية على عينة مكونة من ٦٤٠ مفردة من مستخدمي الانترنت ومواقع التواصل الاجتماعي فى بيئات مختلفة إلا أن النتائج اتفقت في أن وسائل الإعلام الجديد تسهم بشكل كبير في إشباع الحاجات الخاصة بتشكيل الثقافة السياسية واكساب المعلومات والأخبار السياسية، كما أشارت النتائج أيضاً إلى أن مواقع التواصل الاجتماعي تسهم في تشكيل الوعى السياسي لأفراد العينة.

➢ **أما الدراسات التي تناولت أدوار وسائل الإعلام الجديد فى دعم الحراك السياسى، وإدارة حوار بين النشطاء والفاعلين وصناع القرار فمنها :**

دراسة (Tang,2014، G. ،F.L.F،Lee) والتي طبقت على عينة قوامها(٧٧٤) مفردة والتى توصلت نتائجها إلى أن المبحوثين يقومون بشكل واضح بالتواصل مع الفاعلين السياسيين بالاتصال المباشر، يليها التعرض لمشاركة المعلومات السياسية(٩).

– وكذلك دراسة (Kamal Sedra, 2013) التى توصلت إلى أنه يمكن لشبكات التواصل الاجتماعي أن تكون منصة للخروج من الركود السياسي، ويمكن أن تساعد في تهيئة الظروف المناسبة لقيام مجتمع مدني نشط على الإنترنت، كذلك وسائل الإعلام الاجتماعية والشبكات يمكن أن تستخدم النشطاء الإلكترونيين للكشف عن الفساد وانتهاكات حقوق الإنسان والعنف السياسي(١٠).

– وهو ما يتفق مع نتائج دراسة نجوى عبد السلام فهمى (٢٠١٢) التي توصلت إلى أن التدوينات التي نشرت علي موقع تويتر أثناء أحداث الثورة المصرية ٢٥ يناير ٢٠١١، قامت بدور أساسي كشاهد عيان علي الأحداث في كل الأماكن وكل الأوقات، كما قامت أيضا بدور هام في إدارة حوار بين النشطاء السياسيين المشاركين في الأحداث وحشد المزيد من المتعاطفين والمؤيدين لهم للمشاركة في الحدث، وذلك من خلال تحليل محتوى التدوينات علي موقع تويتر والمتعلقة بتطورات أحداث الثورة المصرية(١١).

– كما توصلت دراسة (Kalyango, Adu-Kumi 2012) إلى أن شبكات التواصل الاجتماعي ومواقع وسائل الإعلام الجديد المتنوعة ساعدت المستخدمين على البقاء على اتصال مع صانعي القرار السياسي وبناء علاقات متنوعة مع ثقافات سياسية مختلفة، وكذلك أظهرت أن الثقة والتعبئة السياسية يتم من خلال التواصل مع الآخرين وبناء اتصالات جيدة بواسطة وسائل الإعلام الاجتماعية(١٢).

– وتوصلت دراسة (ممدوح الحيطي، ٢٠١٢م) إلى أن شبكات التواصل الاجتماعي أسهمت بدور رئيسي في التحولات السياسية التي شهدها المجتمع المصري في السنوات الأخيرة، كما أتاحت شبكات التواصل الاجتماعي فضاءاً للتعبير عن الحركات والجماعات السياسية الاحتجاجية الجديدة ومن ثم إحداث حالة من الحراك السياسي، حيث كانت كلمة السر في الدعوة للثورة وبصفة خاصة موقعي الفيس بوك وتويتر(١٣).

➢ **كما سعت بعض الدراسات إلى بحث دوافع استخدام وسائل الإعلام الجديد وتأثيراتها على النقاش والثقة السياسية ومن هذه الدراسات..** دراسة Qihao Ji, (2017) والتى أظهرت نتائجها دوراً فريداً لنشر الأخبار بوسائل الإعلام الاجتماعية في التنبؤ بالنقاش السياسي على وسائل الاعلام الاجتماعية، علاوة على ذلك الصداقات وعدد الأتباع والمتابعين، جنباً إلى جنب مع الاهتمام السياسي يتنبأ بنشر الأخبار(١٤).

– وتوصلت دراسة Stockmann, Daniela & Luo, Ting,(2015) التي أجرت مقابلات نوعية مع المتخصصين بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الصين، إلى أن شبكة الإنترنت في الصين توفر مساحة للنقاش السياسي، وأن الرأي العام عبر الإنترنت ظاهراً في بعض وسائل الإعلام الاجتماعية بشكل أكثر سهولة مما هو عليه في وسائل أخرى، وأن مساحات المناقشة السياسية في الفضاء الإلكتروني يؤدي إلى أشكال مختلفة من النقاش السياسي(١٥).

– وهو ما يتفق مع دراسة (شيرين محمد كدواني ٢٠١٥) التي تشير نتائجها إلى أن الشبكات الاجتماعية استطاعت من خلال المجال العام الافتراضي على شبكة الانترنت بما أتاحته من توفير مساحة من الحرية للشباب في طرح قضاياهم، وفتح المجال للنقاش السياسي حولها من خلال مجال عام لا يتزعمه أحد مما ساهم في عملية التحول الديمقراطي في مصر(١٦).

– كما توصلت دراسة (Jisun An, Chay ,Gummadiz ,et all_, 2011) إلى أن هناك كمية لا يستهان من التعرض الغير مباشر لوسائل الإعلام تحدث من خلال موقع تويتر إما من خلال الأصدقاء الذين يتبعون مصادر إعلامية معينة، أو عن طريق الرسائل المعاد إرسالها، كما تبين النتائج أيضاً أن التعرض غير المباشر لوسائل الإعلام

الاجتماعي أدى إلى توسع التنوع السياسي من الأخبار التي يتعرض لها المستخدمين(١٧) .

➢وحيث أن هناك ندرة في الدراسات التي تتناول علاقة وسائل الإعلام الجديد بالقرار السياسي بشكل مباشر رصدت الباحثة بعض الدراسات التي هدفت إلى استكشاف ماهية الدور الذي تقوم به وسائل الإعلام في صناعة القرار ومنها ..

- دراسة (Andrea Ceron ,Fedra Negri, 2016) التي سعت لاستكشاف الدور الذي لعبته وسائل الاعلام الاجتماعي في تعزيز التفاعل بين السياسيين والمواطنين، من خلال تحليل التعليقات من قبل مستخدمي وسائل الاعلام الاجتماعية، والتي يمكن استخدامها كمعلومات تدعم عمل صناع القرار فى صنع السياسة العامة، وقد توصلت نتائج الدراسة إلى أن محتوى وسائل الاعلام الاجتماعية يمكن أن تساعد صناع القرار فى تقييم البدائل السياسية المتاحة وفقا لتفضيلات المواطنين خلال مرحلة صياغة السياسة العامة؛ كما يمكن أن تساعدهم على رصد آراء المواطنين خلال مرحلة التنفيذ؛ وعمليات التعبئة(١٨).

– وكذلك دراسة (Marcinkowski, Frank., 2014) التى استخدمت المنهج التجريبي، الذى يجمع بين تحليل المحتوى، وتحليل الوثائق والمقابلات مع الخبراء، وقد أشارت نتائج الدراسة إلى أن تأثير الإعلام على عملية صنع القرار واضحة للغاية في وسائل الإعلام الألمانية والسويسرية، وأن التغطية الإعلامية في معظمها سلبية في كلا البلدين، كما تظهر النتائج أن هذا النوع من التغطية يسبب آثاراً سلبية على الثقة العامة في المؤسسات السياسية، فقد تبين أن مجرد وجود وسائل الإعلام يغير من سلوك المشاركين في شبكات صنع القرار(١٩).

– وفى السياق ذاته دراسة (Risto Kunelius1, Esa Reunanen,2012) التى استخدمت أداة المقابلة على عينة كيفية قوامها (٦٠) صانع قرار من النخبة واستبيان

للنخبة (عددهم ٤١٩) مفردة والتي توصلت نتائجها إلى أن القرار السياسي في فنلندا هو متأثر بالإعلام تماماً، والتأثر بالإعلام متباين في أشكال فاعلة، والنمط الأكثر بروزاً هو أن (التأثر بالإعلام) يرتبط بمصادر أخرى للسلطة، فأصحاب المكانة الرسمية والمشاركين بفعالية في شبكات السياسة يستفيدون أيضاً من المصادر الإعلامية ويكيفون أفعالهم حسب متطلبات الإعلام وإن كان بدرجات متفاوتة، ومع ذلك فإن هناك أيضاً مجموعات من صناع القرار الذين لايزالون مستقلين تماماً عن تأثيرات الإعلام(٢٠).

التعليق على الدراسات السابقة ..

- لم ترصد الدراسات السابقة أي دراسة تناولت أدوار وتأثيرات وسائل الإعلام الجديد على صنع القرار السياسي بشكل مباشر خاصة الدراسات العربية، بينما تنوعت الدراسات التي عنيت بـ علاقة وسائل الإعلام الجديد بـ جوانب (الثقة السياسية – المعرفة السياسية – الخبرة السياسية– الإقناع السياسي– الوعى السياسي– المشاركة السياسية – الحشد والتعبئة السياسية –الديمقراطية – المواطنة– التحولات السياسية) فقد تميز هذا المجال بوفره في الدراسات التي تناولت أشكال عديدة من التأثيرات السياسية لوسائل الإعلام الجديد بشكل عام، وقد تم عرضها في الدراسة الحالية نظراً لعدم توفر أية دراسات تتناول علاقة الإعلام الجديد بعملية صناعة القرار السياسي بشكل مباشر، ولكونها محاور هامة وفاعلة في التأثير على العملية السياسية والذى يعد القرار السياسي أحد النواتج النهائية لها.

- ركزت أغلب الدراسات على شبكات التواصل الاجتماعي بوصفها الشكل الأبرز من أشكال وسائل الإعلام الجديد، وبالأخص بعد دورها البارز في العديد من الأحداث التي مر بها العالم والوطن العربي ومصر بشكل خاص في الفترة الأخيرة،

وتسليط الضوء على التأثير السياسي للمواقع الاجتماعية بالمقارنة بوسائل الإعلام الرئيسية، مع عدم إغفال تقدير قوة وسائل الإعلام الاجتماعية من قبل الأحزاب السياسية وصناع القرار بينما أغفلت الدراسات وسائل وأساليب دعم كل منهما للآخر.

- ناقشت الدراسات السابقة التحولات في الوسط السياسي في ظل التكنولوجيا الحديثة والدور الذى لعبته الشبكات الاجتماعية كوسيط لتفعيل النقاش السياسي، وحالة الحراك والنقاش السياسي وتعزيز المعلومات من خلال التواصل بين المستخدمين التي انتقلت من خلالها إلى المجال العام مما دفع النخب وقادة الرأي إلى التواجد بقوة لاستغلال هذا الفضاء الرقمي في عملية الإقناع السياسي .

- أبرزت نتائج الدراسات التحول في العلاقة بين المؤسسات السياسية والجمهور مع بروز وسائل الإعلام الجديد، حيث أن هناك الكثير من التغيرات في المشهد الإعلامي لوسائل الإعلام التقليدية بما في ذلك المشاركة النشطة من جانب وسائل الإعلام والصحفيين وأفراد الجمهور، وزيادة تنوع المعلومات الموزعة عبر وسائل الإعلام الاجتماعية وبالأخص في المجال السياسي.

- تباينت الدراسات التي تناولت طبيعة ومكونات عملية صنع القرار السياسي من حيث الهدف ما بين دراسات استهدفت التعرف علي المتغيرات المؤثرة في اتخاذ القرار ومدى ارتباط ذلك بفلسفة النظام السياسي وطبيعة المجتمع الذي يتولد فيه القرار، ودراسات استهدفت شرح عواقب التواصل السياسي بالنسبة لقواعد وإجراءات صنع القرار السياسي، بالتركيز على ماهية الدور الذي يقوم به نظام الاتصال في صناعة القرارات من أجل دراسة العلاقة التبادلية بين الإعلام ووسائله والسياسة ممثله في عملية صنع القرار السياسي.

≪ وقد استفادت الدراسة الحالية من الدراسات السابقة في..

- بناء الأطر المعرفية للبحث ، وتأكدت من عدم وجود دراسة عربية تعرضت لدراسة أدوار وسائل الإعلام الجديد فى صنع القرار السياسي وتحديداً موقع تويتر، وبالتالي تُعدُّ هذه الدراسة محاولة للإضافة في هذا المجال.
- تناولت الدراسة الحالية العلاقة بين وسائل الإعلام الجديد كنمط اتصالي والقرار السياسي كمنتج للنظام السياسي لكشف وتفسير تطورات العلاقة بين النظامين فى إطار أعلمة السياسة Mediatiztion ، لتصبح بذلك نواة للمزيد من الدراسات العربية حول تطوير هذا المجال واخضاعه إلى المزيد من القياس والتطبيق .
- إذا كانت الدراسات السابقة قد انتهت إلى أن العلاقات القائمة بين أطراف عملية الاتصال السلطة السياسية، والجمهور، ووسائل الاتصال لها تأثيرها في تقويم فاعلية هذا النوع من الاتصال، فإن الاختلافات في خصائص وسمات هذه الأطراف الثلاثة عبر المجتمعات والظروف السياسية، وكذلك الاختلافات في طبيعة العلاقات القائمة بينها تجعل من الضروري القيام بدراسات جديدة للوصول إلى نتائج تتواكب مع هذا التغير والاختلاف، لتصبح بذلك نواة للمزيد من الدراسات حول أدوار الإعلام الجديد بوسائله المختلفة والمتنوعة في مجال صنع القرار السياسي والسياسات العامة.

مشكلة الدراسة..

نظراً لتنامي دور" وسائل الإعلام الجديد" تزامنًا مع الأحداث السياسية التي شهدتها مصر أثناء مرحلة الانتقال الديمقراطي، ومساهمة هذا النوع من الإعلام في هذه

الأحداث عن طريق العديد من الوسائل فى تشكيل اتجاهات الجماهير من خلال إبراز هذه الوسائل لبعض القضايا مما ساهم فى تبنى الجمهور لهذه الاعتبارات عند وضع آرائه وأحكامه عن تلك القضايا، وقد يتخطى دورها فى التأثير على الجماهير إلى التأثير في صانعي القرار أنفسهم.

حيث لم تعد الحكومة وحدها صانعة القرار، فقد فرض تغير هيكلة المجتمع المصري بعد ٢٥ يناير ٢٠١١ وتدفق الرسائل الاتصالية بشكل غير مسبوق عبر وسائل التواصل الاجتماعي تحديات بحثية جديدة أمام الباحثين المهتمين بمعرفة اهتمامات الرأي العام والجديد الذي تحمله تطبيقات الإعلام الجديد في التعبير عن تلك الاهتمامات على كافة المستويات وبالأخص نحو القرارات السياسية .

وانطلاقاً من الحقائق التي تفرضها الأدوار المتميزة لوسائل الإعلام الجديد، وبتوسع استخداماتها من قبل الجمهور والفاعلين السياسيين، ودورها في صنع وإحداث التغيير فى جميع المجالات، فإن هذه الدراسة تحاول رصد الدور الذى لعبته تلك الأدوات فى التأثير على الممارسة السياسية وعلى دينامية عملية صنع القرار السياسي خلال مرحلة التحول الديمقراطى ...

وبناءً على ما سبق تبلورت مشكلة الدراسة، وتمثلت في التساؤل التالي " **ما دور وسائل الإعلام الجديد فى صنع القرار السياسي فى مصر أثناء فترة التحول الديمقراطى؟**"

أهمية الدراسة ..

تتجلى أهمية موضوع الدراسة في تناولها لوسائل الإعلام الجديد التى أحدثت تأثيراً كبيراً في الفضاء الإعلامي والاتصالي للأفراد والمجتمعات، وكيفية توظيفه في

عملية التواصل السياسي وآثاره المختلفة على صنع القرار السياسي فى مصر، كما تتبع أهمية الدراسة من محاولتها مناقشة واقع الإعلام الجديد ودوره التأثيري الذى قد يتخطى التأثير في الجماهير، إلى التأثير في صانعي القرار، فقد كان دور وسائل الإعلام الجديد بارزاً في العديد من القضايا والقرارات السياسية ، وهو ما سعت الدراسة الحالية مناقشته وتتبع مساراته المختلفة.

كما يمكن تحديد الأهمية النظرية الدراسة من خلال النقاط التالية:-

١. تأتى أهمية الدراسة من أهمية الفترة الزمنية عقب ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ وما شهدته الساحة المصرية من تحولات سياسية وأحداث وقضايا هامة واستثنائية في تاريخ مصر، وظهور ملحوظ للدور السياسي لوسائل الإعلام الجديد.

٢. الأهمية الكبرى لوسائل التواصل الاجتماعي في عملية التواصل السياسي التي أدركها صناع القرار والفاعلين السياسيين إلى جانب المستخدم العادي لدور هذه الوسائل في الحياة السياسية، وتفعيل استخدامها في المجال السياسي .

كما تنبع الأهمية التطبيقية لهذه الدراسة من محاولاتها :

١. تقديم مؤشرات علمية مقننة لأدوار وسائل الإعلام الجديد على القرار السياسي فى مصر من خلال التطبيق على مجموعه من القضايا والقرارات.

٢. تساهم الدراسة في محاولة إثراء دراسات الاتصال السياسي استجابة لمحاولات التطوير في هذا المجال، والتي من الممكن أن تضيف شيئاً إلى موضوع البحث وتساهم في تفسير الظاهرة المدروسة نظراً لعدم وجود دراسات

عربيـة تتنـاول العلاقـة بـين وسـائل الإعـلام الجديـد ومتخـذ القـرار السياسـي والسياسات العامة .

أهداف الدراسة ..

تسعى الدراسة لتحقيق هدف عام وهو " التعرف على أدوار وسائل الإعلام الجديد فى صنع القرار السياسي في مصر فى مرحلة التحول الديمقراطي" وفى سبيل تحقيق هذا الهدف سعت الدراسة إلى تحقيق الأهداف الفرعية الآتية:

١-تحليل محتوى وسائل الإعلام الجديد(تويتر نموذجاً) بشأن قرارات الدراسة .

٢- قياس حجم الثبات أو التغير في تأثيرات وسائل الإعلام الجديد بشأن قرارات الدراسة حسب مراحلها المختلفة.

تساؤلات الدراسة..

١. ما محتوى موقع (تويتر) بشأن قرارات الدراسة ؟ من حيث:

- الخصائص الشكلية (اللغة – المصدر) للتغريدات.
- الهدف الذى يسعى المحتوى المنشور إلى تحقيقه .
- التفسيرات التي تبناها مستخدمي تويتر.
- الاتجاه العام للمحتوى نحو القرار السياسي.
- الاتجاه العام للمحتوى نحو صانع القرار السياسي.

٢. ما طبيعة المحتوى المنشور حسب مراحل القرار السياسي (قبل – أثناء – بعد القرار) عينة الدراسة ؟

الإطار النظرى للدراسة ..

تستند الدراسة فى إطارها النظري على مدخل أعلمة السياسة Mediatization الذى يستخدم في تفسير العلاقة بين النظامين الاتصالى والسياسي، ونظراً لعدم وجود دراسات عربية تبنت هذا المجال، عكفت الدراسة الحالية على الاهتمام بشرح أعلمة السياسة والمفاهيم الأساسية لها ومراحلها المختلفة إلى جانب تفسير العلاقة بين الإعلام وسلوك السياسيين فى مراحل صنع القرار السياسي وبالأخص في بيئة الإعلام الجديد .

فقد حظى مفهوم أعلمة السياسة (Mediatization) باهتمام كبير في الدراسات الأكاديمية منذ منتصف الثمانينيات على يد الباحث كنت آسب Kent Asp (١٩٨٦) ، باعتبارها عملية يتم بموجبها الكشف عن مدى تأثر النظام السياسي إلى درجة عالية لمطالب وسائل الإعلام في تغطيتها للسياسة، مما يعنى تأثير وسائل الإعلام على التواصل السياسي(٢١)، ثم الباحثان ألثيد وسنو Altheide and Snow(١٩٨٨) ، من خلال دراستهما التى حاولت وصف الظروف والمظاهر والعواقب المرتبطة بالأهمية المتصاعدة لوسائل الإعلام وانتشارها في المجتمع(٢٢).

كما يشير مفهوم أعلمة السياسة "Mediatization" إلى عملية التغيير الاجتماعي الذى بموجبه أصبحت وسائل الإعلام أكثر تأثيراً في مختلف مجالات الحياة، وهناك العديد من الدراسات التي تبنت المفهوم باعتباره تنامى دور وسائل الإعلام في العملية السياسية(٢٣).

وفى الدراسة الحالية يمكن تعريف..(Mediatization) بأنه..{ عملية تتشكل نتيجة ممارسات وسائل الإعلام الجديد والمؤسسات السياسية المختلفة

والمنظمات والجهات الفاعلة، يزداد من خلالها تأثير ونفوذ الإعلام في العمليات السياسية وعلى المؤسسات والفاعلين السياسيين} .

تقوم **أعلمة السياسة** على اثنين من المفاهيم الأساسية هما **(المنطق الإعلامي** media logic**، المنطق السياسي** political logic **)**، الفكرة الأساسية للمفهومين أن وسائل الإعلام والسياسة تشكل اثنين من الأنظمة المؤسسية المختلفة التي تخدم أغراض مختلفة، كل لديها مجموعتها الخاصة من الفاعلين والمنظمات والمؤسسات والقواعد والإجراءات والاحتياجات والمصالح.

وقد أقترح سترومباك Strömbäck (٢٠٠٨) أربع مراحل لـأعلمة السياسة Mediatization من أجل تصور أفضل لدور الإعلام بما في ذلك الإنترنت وهى(٢٤):

١-الدرجة التي يشكل بها الإعلام المصدر المهيمن للمعلومات عن السياسة والمجتمع.

٢-الدرجة التي يستقل بها الإعلام عن المؤسسات السياسية .

٣- الدرجة التي يحكم بها المنطق السياسي أو المنطق الإعلامي على محتوى الإعلام.

١- الدرجة التي يحكم بها المنطق السياسي أو المنطق الإعلامي على الفاعلين السياسيين.

أى أنه (كلما زاد توجيه المنطق الإعلامي لمحتوى وسائل الإعلام أو للمؤسسات السياسية أو المنظمات أو الجهات الفاعلة كلما زاد تأثير وسائل الإعلام وكلما زاد تقدم أعلمة السياسة) .

أعلمة السياسة وصنع القرار السياسى..

يمكن أن تظهر مستويات أعلمة السياسة من خلال وسائل الإعلام الجديد، فالسياسيون يستخدمون وسائل الإعلام الاجتماعية لكسب التأييد الإعلامي والجماهيري، حيث يرى كريسي وآخرون (٢٠٠٧) Kriesi et al أن الأنشطة الإعلامية توسع من فرص الفاعلين السياسيين من خلال منحهم وسائل إضافية للتأثير على العملية السياسية من خلال الضغط الخارجي فى محاولة التأثير على صنع القرار السياسي عبر وسائل الإعلام وبالأخص الإعلام الجديد أو الانتشار مع الجمهور(٢٥).

ويسمح التواصل العام للفاعلين السياسيين والنخبة بممارسة الضغط على صناع القرار وبالتالي التأثير على عملية صنع القرار السياسي، حيث يرفع الفاعلون السياسيون قضايا معينة ويقللون من قضايا أخري، أو يستبدلون الأنشطة السياسية بالأنشطة الإعلامية إذا كانت ستسمح لهم بحشد قاعدتهم الجماهيرية بشكل أكثر فعالية من القنوات المؤسسية.

الاختلافات في اهتمام وسائل الإعلام عبر عمليات ومراحل صنع القرار..

يتفاوت مستوى التغطية الإعلامية تفاوتاً كبيراً عبر عمليات صنع القرار، حسب درجة الأهمية ومدى استخدام الفاعلين لاستراتيجيات إعلامية غير مباشرة، بالإضافة إلى الاختلافات في عمليات وضع السياسات، ويختلف مستوى التغطية الإعلامية أيضا عبر مراحل صنع القرار.

حيث يختلف اهتمام وسائل الاعلام بين عمليات صنع القرار، ولعل العامل الحاسم الأول هو **أهمية القضية السياسية** ونظراً لتفضيل وسائل الإعلام لأهمية

الخبر، فغالباً ما تحظى القضايا السياسية الهامة أو البارزة باهتمام وسائل الإعلام، وتختلف القضايا عن بعضها البعض من حيث الأهمية، هذه الاختلافات في الأهمية تفسر الاختلافات في مستوى التغطية الإعلامية، وبالمثل يزداد اهتمام وسائل الاعلام حسب مستوى الصراع في عملية صنع القرار(٢٦).

وبهذا المعنى، يرى كريسى وآخرون (٢٠٠٧) Kriesi et al أن الأنشطة الإعلامية توسع من فرص الفاعلين السياسيين من خلال منحهم وسائل إضافية للتأثير على العملية من خلال الضغط الخارجي من خلال محاولة التأثير على صنع القرار السياسي عبر وسائل الإعلام وبالأخص الإعلام الجديد أو الانتشار مع الجمهور(٢٧).

أعلمة السياسة في بيئة الإعلام الجديد ..

إن مفهوم أعلمة السياسة Mediatization من المتوقع أن يستمر أيضاً، إن لم يكن يزدهر، في عصر الإعلام الرقمى الجديد من خلال رؤى علمية، أطلق عليها شولتز (٢٠٠٤) Schultz (المشككة، المعتدلة، المتفائلة)، حيث خلص شولتز إلى أن أعلمة السياسة قابلة للتطبيق على جميع أنواع وسائل الإعلام، التقليدية والحديثة فعملية العولمة عملت على توسيع استخدام النظرية في نطاقات أوسع، بعيداً عن الديمقراطيات الغربية (٢٨).

ومن الجدير بالذكر أن تصنيف شولتز (٢٠٠٤) Schultz من أجل فهم أفضل وبلورة لأعلمة السياسة في التغييرات الناتجة عن وسائل الإعلام الجديدة، فقد صنف مختلف جوانب التغيير في أعلمة السياسة إلى أربع فئات مهمة وهي(٢٩):

- التوسع والتمدد (توسع وسائل الاعلام الحدود الطبيعية لقدرات الاتصال الإنساني).
- الاستبدال (تحل وسائل الإعلام محل الأنشطة والمؤسسات الاجتماعية).
- الدمج (تندمج وسائل الإعلام مع مختلف الأنشطة غير الإعلامية في الحياة الاجتماعية).
- الموائمة (الفاعلون والمنظمات من جميع قطاعات المجتمع يتوائمون مع المنطق الإعلامي).

وفى ذات السياق يرى غيلبين (٢٠١١) Gilpin أن مستويات أعلمة السياسة يمكن أن تظهر من خلال وسائل الإعلام الجديد (٣٠)، فالسياسيون على وجه الخصوص، يستخدمون وسائل الإعلام الاجتماعية لكسب جاذبية لرسائلهم في التقارير الإعلامية التقليدية، حيث أصبحت وسائل الإعلام الاجتماعية وسيلة شعبية لرصد آراء السياسيين(٣١)، كذلك يقوم الصحفيين بإعادة توزيع رسائلهم ومقالاتهم من خلال الانترنت باستخدام منصاتهم، أو إعادة صياغتها أو إعادة إنتاجها لكى تتم قراءتها وتوجيهها من قبل الآخرين(٣٢).

كما تساعد أعلمة السياسة فى تفسير عدد من السلوكيات السياسية التي ظهرت عبر موقع تويتر ففي عام ٢٠١٣، اضطرت عضو البرلمان عن حزب العمل (ديان أبوت) Diane Ebot للاعتذار في عام ٢٠١٢ عبر تغريدات كانت تعتبر مسببة للانقسام العرقي، وفي عام ٢٠١١، قام مستشار حكومة الظل وعضو حزب العمال البريطانى (إد بولز) Bolz بتغريد اسمه عن طريق الخطأ بدلا من ادخاله في مربع البحث، مما دعا عناوين الصحف للكتابة عن عدم كفاءته(٣٣).

توضح الأمثلة السابقة ما يمكن أن تحدثه تأثيرات Mediatization من خلال استخدام تويتر كأحد وسائل الإعلام الجديد، ولا سيما عند استخدامه من قبل "النخبة"، والاهتمام به من قبل وسائل الإعلام الإخبارية التقليدية.

مساهمة أعلمة السياسة فى الدراسة الحالية ..

نظراً لأن المدخل النظرى لـ " أعلمة السياسة Mediatization " يقدم رؤية شاملة عن دور الإعلام في النظام السياسي من خلال توظيفه في التحقق من تأثيرات الاعلام الجديد على القرار السياسي، بالإضافة إلى ما يتمتع به من إمكانات كبيرة تصلح للمساهمة في البحوث حول العلاقة بين الإعلام والسياسة ودمج الجوانب المرتبطة بهما، وكذلك تطور تلك العلاقة وتغيرها على مر الزمن، والتي ترتبط بكل من أبعاد Mediatization بدءاً من أنماط الاستهلاك الإعلامي وحتى العلاقة المؤسسية بين وسائل الإعلام والسياسة، وعوامل وعمليات تشكيل التغطية الإعلامية للسياسة والمجتمع، ومدى تأثر الفاعلين السياسيين والمنظمات والمؤسسات السياسية بوسائل الإعلام .

واتساقاً مع منهج الدراسة وأهدافها فقد اقتربت الدراسة فى جوهرها من مضمون أعلمة السياسة ، حيث تتبنى الدراسة الحالية " أعلمة السياسة" Mediatization بصفته يقدم تفسيراً شاملاً (للعلاقة بين النظامين الاتصالى والمتمثل في وسائل الإعلام الجديد، والنظام السياسي المتمثل في السلطة السياسية).

وفى سبيل ذلك قامت الباحثة..

- بتحليل المحتوى المنشور على موقع تويتر (كنظام اتصالي) حول قرارات الدراسة، وبحث تأثيرات ذلك المحتوى على القرارات السياسية كناتج للنظام السياسي خلال ثلاث فترات سياسية لأنظمة سياسية مختلفة.
- وعلى الرغم من تقارب المدة الزمنية لفترات الدراسة التحليلية، إلا أنها تعبر عن تنوع واختلاف في البنى الاجتماعية والسياسية والسياسات والأحزاب، وذلك لتفسير مدى تفاوت واختلاف تأثيرات الإعلام على العملية السياسية بين عمليات صنع القرار في الأنظمة المختلفة ولمعرفة كيف تتباين أعلمة السياسة بين صناع القرار، أي كيف يختلف تأثير وضغط الإعلام حسب مصادر السلطة المختلفة على مختلف ترتيبات صناع القرار؟

التعريفات والمفاهيم الاجرائية

الإعلام الجديد ..

يقصد بالإعلام الجديد فى الدراسة الحالية (الوسائل التكنولوجية الرقمية التي نتجت عن اندماج النص والصوت والفيديو وأي مصدر للمعلومات بالكمبيوتر، وتتنوع أشكال وتطبيقات وسائل الإعلام الجديد، فالإعلام الجديد يحمل تنوع في الأشكال والتكنولوجيا والخصائص، وحيث أنه من الصعب وضع تعريف شامل عن الإعلام الجديد فى ظل إزالة الفوارق بين القديم والجديد، وأصبحت الحدود الموجودة بين الوسائل المختلفة هى حدود اصطناعية، تتناول الدراسة الحالية وسائل الإعلام الجديد بالتركيز على وسائل التواصل الاجتماعي بصفتها الشكل الأبرز من تطبيقات الإعلام الجديد، وبالأخص موقع التدوين المصغر (تويتر) لكونه يمثل

الموقع الأكثر انتشاراً فى فى الاتصال السياسي وخاصة بين الفاعلين والنخب اثناء فترة التحول الديمقراطي .

القرار السياسي ..

هو الناتج النهائي للسلطة أو النظام السياسي أو المؤسسات الحاكمة ومحصلة التفاعل ما بين القناعات الشخصية لصانع القرار، وقد تختلف شكل القرارات السياسية فمنها ما هو صادر عن أحد السلطات التشريعية أو التنفيذية وهو قرار رسمي ذو شق إجرائي ويتم نشره في الجريدة الرسمية، وهناك قرارات أخرى تصدر فى ظروف استثنائية عن بعض الجهات وتترجم إلى قرارات سياسية كرد فعل للسلطة السياسية تجاه مطالب شعبية، قد تصدر القرارات فى صور منها(قانون– قرار – بيان – حوار جاد حول القضية – تصرف أو استجابة فعلية للمطالب مما يعطى هذه الاجراءات صبغة القرار السياسي، وتختلف تلك الاجراءات تبعاً للبيئة والظروف السياسية التي يصدر فيها القرار وطبيعة النظام والنخبة المؤسسة لهذا القرار..

الإجراءات المنهجية للدراسة ..

نوع الدراسة

تنتمي هذه الدراسة إلى **البحوث الوصفية** التي تستهدف رصد وتحليل أدوار وسائل الإعلام الجديد فى صنع القرار السياسي فى مصر فى مرحلة التحول الديمقراطي، وذلك من خلال التحليل الكيفي الذى يهدف إلى رصد تأثيرات وسائل الإعلام الجديد على مضمون القرارات السياسية محل الدراسة فى فترة زمنية محددة.

منهج الدراسة ..

تجمع الدراسة الحالية بين منهج المسح الإعلامي بشقيه الوصفي والتحليلي في دراسة الظاهرة قيد الدراسة ومنهج تحليل النظم الذي يربط النظام السياسي بظروفه الداخلية والخارجية.

وظفت الدراسة الحالية (**منهج المسح الإعلامي)** وذلك بهدف تسجيل وتحليل الظاهرة في وضعها الراهن بعد جمع البيانات اللازمة والكافية عنها وعن عناصرها من خلال مجموعة من الإجراءات المنظمة التي تحدد نوع البيانات ومصدرها وطرق الحصول عليها .

- وقد استخدم المنهج في الدراسة الحالية من خلال مسح محتوى (موقع تويتر كنموذجاً لوسائل الإعلام الجديد) والمتعلقة بقضايا وقرارات الدراسة بهدف رصد دورها في بعض القرارات السياسية في مصر.

ثانياً: منهج تحليل النظم..

يقتضي موضوع الدراسة الاعتماد على منهج تحليل النظم System Analysisالذى يقوم على محاولة وصف العناصر والمكونات وصفاً دقيقاً لتحديد معالم التفاعلات والعلاقات بين هذه العناصر، وتعتبر وسائل الإعلام فى الفكر النظمي نظاماً مفتوحاً يتفاعل مع البيئة المحيطة يؤثر فيها ويتأثر بها.

ويركز تحليل النظم على ثلاث عمليات رئيسية (٣٤):

١- وصف للمدخلات Inputs أو العناصر المحركة للإنتاج والمؤثرة في المنتج النهائي.

٢- وصف للمنتج النهائي أو المستهدف منه outputs وهو في حالة النظام الإعلامي المضامين الإعلامية

٣- وصف العمليات الداخلية لنظام(أو عملية تفاعل العناصر الداخلة والمكونة للنظام لتكوين المنتج النهائي) وطبيعة العلاقات بين هذه العناصر.

ويعتبر السياق الخاص بحركة النظام في بيئته وحركته الداخلية في حالة النظم المفتوحة كالنظام الإعلامي، جزءاً من المدخلات كالوصف الكلى للنظام .

يمكن توظيف مدخل تحليل النظم فى الدراسة الحالية من اكتشاف عملية التفاعل بين صناع القرار السياسي الذين يمثلون النظام السياسي، وبين (وسائل الاعلام الجديد) التي تمثل النظام الإتصالي وتحليل العلاقات الداخلية والخارجية بينها، وذلك بالارتكاز على النقاط الآتية:

- اكتشاف دور نظام الاتصال المتمثل في (وسائل الإعلام الجديد) في صنع القرارات السياسية، ولا يعنى ذلك تجاهل نظم الاتصال التقليدية لأن وسائل الاعلام الجديد بصفتها تتميز بالتنوع والاندماج فهي شاملة لكل هذه الوسائل نتيجة للعديد من الاعتبارات منها إعادة توزيع الصحفيين سواء في(الصحف، أو التلفزيون، الراديو) للرسائل عبر الإنترنت باستخدام المنصات التي يتيحها الإعلام الجديد، كحساباتهم الشخصية على مواقع التواصل الاجتماعي والمدونات، وذلك بهدف معرفة دور مخرجات (وسائل الإعلام الجديد).
- مخرجات النظام السياسي وما انتجه النظام من قرارات وسياسات للتعامل مع مطالب وسائل الإعلام الجديد أي كيف استجاب لهذه المطالب وما شكل الاستجابة، هل جاءت في صورة (قانون- قرار- تصرف- حوار جاد حول القضية).

- العمليات وتضم الانشطة والتفاعلات التي يقوم بها النظام السياسي استجابة إلى مطالب مطروحة عليه من النظام الاتصالى(وسائل الإعلام الجديد)، حيث تمر المطالب بعملية تحويل طويلة داخل النظام قبل أن تظهر في شكل مخرجات ولا يتحول من المطالب إلى قرارات فعلية إلا عدد قليل .

- إن وسائل الاعلام الجديد قد تساهم إلى حد كبير في تشكيل مدخلات النظام السياسي ومن ثم المساعدة على قيام النظام السياسي بوظائفه، وذلك من خلال تفاعل الجمهور من خلالها باعتباره يمثل بيئة النظام السياسي حيث أن جمهور وسائل الإعلام الجديد سواء كان جمهور عام أو نخبوى يمثل القائم بالاتصال فى العملية الإعلامية كما يستعمل النظام وسائل الإعلام الجديد كذلك لتمرير رسائله إلى الرأي العام فى شكل مخرجات النظام.

✓في هذه الدراسة.. تم توظيف مدخل تحليل النظم، في محاولة لتفسير العلاقة بين القرار السياسي كناتج أساسي للنظام السياسي وبين وسائل الإعلام الجديد كجزء لا يتجزأ من النظام الإعلامي داخل الدولة .

مجتمع الدراسة..

تم اختيار مجتمع الدراسة المتمثل في :-

- التغريدات **(القضايا والأحداث السياسية المتعلقة بالقرارات السياسية)** المعروضة على صفحات موقع تويتر في الفترة التي تسبق وتلى صدور (القرارات السياسية محل الدراسة) وهى الفترات التي شغل فيها القرار النصيب الأكبر من تغطية وسائل الإعلام والرأي العام، أي أن يكون القرار مثار في مدة زمنية قبل الحدث وبعده بفترة كافية تسمح بتناول القرار السياسي ومناقشه إحداثياته وأسبابه

بهدف رصد التوجه السائد في المجتمع نحو القرار في مراحله المختلفة منذ التحضير لصدوره إلى تداعيات وردود الأفعال المختلفة حول القرار، وذلك من خلال رصد حجم المساهمات والمتابعات في الموقع.

– القرارات السياسية التي وقعت في الفترة من ٢٥ يناير ٢٠١١ وحتى الانتخابات الرئاسية يونيه ٢٠١٤، حيث كانت هذه الفترة من أكثر الفترات حسماً وتنوعاً في تاريخ مصر من حيث طبيعة نظم الحكم والظروف وتغير الأبنية السياسية والاجتماعية، والتي تم اختيار القرارات عينة الدراسة منها.

عينة الدراسة :

أولا: عينة القرارات السياسية ..

تختلف طبيعة القرارات السياسية التي يتم اتخاذها، فقد تكون على شكل مراسيم رئاسية، أو قرارات وزارية، كما قد تخرج في شكل قوانين تنشر بالجريدة الرسمية، ولكن بناء على طبيعة المرحلة الزمنية للدراسة والتي شهدت فى بعض الفترات فراغ في بعض المؤسسات الرسمية، صدرت العديد من القرارات الغير مؤسسية الناتجة عن طبيعة المرحلة الثورية التي مر بها المجتمع المصري، ساهمت هذه القرارات بشكل رئيسي ومباشر في رسم السياسة العامة للدولة .

وقد أجرت الباحثة دراسة استطلاعية لاختيار (القرارات السياسية عينة الدراسة)، وذلك عن طريق حصر القرارات التي صدرت في الفترة من ٢٥ يناير ٢٠١١ وحتى الانتخابات الرئاسية يونيو ٢٠١٤، وقد تم اختيار هذه المدة الزمنية باعتبارها مرحلة حاسمة في التاريخ المصري المعاصر، واختلافات علي تقييم أداء

النظام السياسي في مرحلة الانتقال الديمقراطي، حيث كانت هذه الفترة من أكثر الفترات حسماً وتنوعاً في تاريخ مصر من حيث طبيعة نظم الحكم والظروف والأبنية السياسية والاجتماعية، وقد قامت الباحثة بحصر القرارات باستخدام قاعدة البيانات التشريعية القومية لمصر للاستفادة بأدوات البحث والتصنيف الموجودة بالقاعدة في الوصول إلى المواد والمعلومات اللازمة، والتي تم تحديدها كالتالي:

- القرارات الصادرة خلال الفترة من ١١ فبراير ٢٠١١ وحتى ٣٠ يونيه ٢٠١٢ باعتبارها الفترة التي تلت ٢٥ يناير ٢٠١١ والتي قضاها المجلس الأعلى للقوات المسلحة في السلطة وتسلمه مهام رئيس الجمهورية.
- القرارات الصادرة خلال الفترة من ١يوليو ٢٠١٢ إلى ٣٠ يونيه ٢٠١٣ باعتبارها فترة تولى الرئيس الأسبق محمد مرسى السلطة.
- القرارات الصادرة خلال الفترة من ٣ يوليو ٢٠١٣ وحتى الانتخابات الرئاسية يونيو ٢٠١٤.
- أعداد الجريدة الرسمية المسجلة بقاعدة البيانات التشريعية في الفترات الثلاث من حيث العدد ودورية النشر، باعتبارها الوعاء الذى يحمل معظم القرارات في فترات الدراسة.

هدفت الدراسة الاستطلاعية إلى تحديد أهم (الوثائق والقرارات والقوانين) التي خضعت للتحليل والتي صدرت بشأن قضايا الدراسة والتي شغلت الرأي العام ووسائل الإعلام ونالت أكبر قدر من المتابعة والمناقشة... **وقد تم اختيارها طبقاً للمعايير التالية:**

- أهمية القرار.. حيث مثلت هذه القرارات والقضايا المصاحبة لها أبرز ملامح الحياة السياسية في مصر خلال تلك الفترة، حيث وقعت في فترة زمنية مثلت قمة المنحنى التصاعدي للسلطة وهى من ٢٥ يناير ٢٠١١ وحتى الانتخابات الرئاسية يونيو ٢٠١٤.
- كانت هذه القضايا والقرارات هي الأكثر تناولاً من خلال وسائل الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي خلال تلك الفترة .
- تنوع ردود الفعل من جانب السلطة السياسية تجاه القضايا (سواء بصدور القرار أو الانشغال بدراسته تمهيداً لصدور قرار)
- الجدل المثار حول هذه القرارات بين القوى السياسية والاجتماعية فى المجتمع المصري، وأن تعكس وسائل الاعلام الجديد ذلك الجدل وتقوم بعرض الاتجاهات المختلفة نحوه .
- حصول القرار على اهتمام النظامين السياسي والاتصالى عبر فترة زمنية كافية تسمح باكتشاف تطور العلاقة بينهما .

➢ واعتماداً على المعايير السابقة وفى ضوء نتائج الدراسة الاستطلاعية تم اختيار القرارات التالية:

- القرار رقم ١ لسنة ٢٠١١ الصادر عن المجلس الأعلى للقوات المسلحة بتشكيل اجراء تعديلات دستورية لدستور ١٩٧١ .
- الإعلان الدستوري الصادر عن الرئيس الأسبق محمد مرسى فى ٢١ نوفمبر ٢٠١٢.

- القانون رقم ١٠٧ لسنة ٢٠١٣ بتنظيم حق التظاهر والاجتماعات العامة والمواكب الصادر عن الرئيس الأسبق عدلي منصور.

ثانيا: عينة وسائل الإعلام الجديد ..

اختارت الباحثة موقع التدوين المصغر(تويتر)، وذلك لأن الموقع سجل معدلات مرتفعة من الاستخدام بين السياسيين أثناء فترة التحول الديمقراطي في مصر، باعتباره من المواقع ذات الشعبية في النطاق السياسي المصري، حيث بدأ تويتر يستخدم كمؤشر قياس للرأي العام مما يفيد السياسيين والإعلاميين على حد سواء حيث يستخدمونه كوسيلة لقراءة مزاج الشارع، وكانت الكثير من تصريحات المغردين المصريين في تلك الفترة محط اهتمام الرأي العام المصري والعالمى.

ونظرا لصعوبة المسح الشامل لجميع ما ورد في تويتر عن القرارات السياسية محل الدراسة اعتمدت الباحثة فى الدراسة الحالية علي تقديم قراءة تحليلية لعينة من التغريدات التي نشرت علي موقع تويتر، حيث يتيح ذلك الحصول على معلومات تفصيلية وثرية عن الظاهرة ، وذلك عن طريق البحث بالكلمات المفتاحية، وعدد من الـ(هاشتاج) المنشورة على صفحات المستخدمين والحركات والجهات الفاعلة والفاعلين السياسيين الممثلين لكافة الحركات والجهات السياسية وذلك لكونها تمثل كافة أشكال التفاعل والتأثير السياسي في الحياة السياسية خلال فترة الدراسة، وذلك بهدف التعرف على طبيعة الموضوعات والقضايا المرتبطة بقرارات الدراسة والمثارة فى تغريداتهم والتعرف على مصادر تلك التغريدات واتجاهاتها، وقد اعتبرت التغريدة هى وحدة التحليل، علما بأن التغريدة الواحدة مكونة من ١٤٠ حرفاً في حدها الأقصى.

وقد تم رصد وتجميع التغريدات التي نشرت علي عدة مواقع مخصصة للبحث عن الرسائل التي تنشر علي موقع تويتر ومنها مواقع ,tweetarchivist ,Tool lucidya , Tweetchup Followthehashtag ولكن لاحظت الباحثة أن هذه المواقع لا تحتوى على أرشيف مفتوح للتغريدات التي مر عليها فترة زمنية طويلة، فالنتائج التى تم التوصل إليها كانت فى فترة لا تتخطى ستة أشهر ماضية وهى غير كافية لموضوع الدراسة، لذا اعتمدت الباحثة على محرك بحث تويتر المتقدم https://twitter.com/search-home في اختيار عينة التحليل سواء بالبحث عن طريق (الهاشتاج#) وكذلك الكلمات المفتاحية (الدالة)، على القضايا أو الأحداث المرتبطة بالقرار السياسي بتاريخ محدد، وهو كما ذكرنا مسبقاً الفترات الزمنية السابقة والتالية للقرار باستخدام كلمة مفتاحية يليها (since .. ....until)، (منذ... حتى) أو أحدهما، وبينهما الفترة الزمنية مثل: الإعلان الدستورى until:2012-06-01

وقد شملت العينة وفقا للضوابط السابقة التغريدات التي تقع ضمن فئة (Top Tweets)وتشير إلى التغريدات الأكثر ارتباطاً بالهاشتاج أو الكلمة الدالة (The most relevant tweets)

➢➢ ويعرض الجدول التالي أهم (الهاشتاج والكلمات الدلالية) التي ارتبطت بالقضايا والأحداث المهمة والبارزة في القضايا والقرارات محل الدراسة...

جدول رقم (١)

الهاشتاج والكلمات الدلالية الخاصة بقضايا وقرارات الدراسة

القرار	الهاشتاج #	الكلمات المفتاحية (الدالة)
تشكيل لجنة إجراء التعديلات الدستورية	# التعديلات_ الدستورية #Dostor2011 # تعديل الدستور	لجنة تعديل الدستور التعديلات الدستورية الاستفتاء
الإعلان الدستوري المكمل	#الإعلان_الدستوري	الإعلان الدستوري إلغاء الإعلان الدستوري عزل النائب العام
قانون تنظيم حق التظاهر والاجتماعات العامة والمواكب	# قانون_التظاهر	قانون التظاهر

عينة الدراسة زمنياً ..

تم تحديد فترة زمنية قبلية وفترة بعدية لقرارات الدراسة، على أن تكون الفترة كافية لتناول القرار والإعداد له ومناقشه احداثياته الرئيسية وأسبابه وبذلك يكون له قاعدة من الشرعية بالنسبة للرأي العام، وحتى يتم تهيئة المجتمع لقبول القرار، وفى أثناء جمع البيانات الخاصة بالقضايا والقرارات محل الدراسة، اتضح تفاوت المدة الزمنية لتداول كل قرار عن الآخر من خلال الموقع، فقد تكون المؤشرات القبلية الخاصة ببعض القرارات أكثر من البعدية والعكس، ويعود ذلك إلى :-

– طبيعة تويتر (كنظام اتصالي) وما يتميز به من خصائص متمثلة فى السرعة والآنية والتحديث المستمر فقد يضاهى بل ويتخطى ما ينشره الموقع في اليوم الواحد ما يتم تناوله في الصحف الورقية على مدار شهور.

– طبيعة المرحلة الزمنية المصاحبة للدراسة وهى مرحلة انتقال ديمقراطي وتغير في الأبنية السياسية ونظم الحكم تحتاج إلى سرعة فى اتخاذ بعض القرارات، إلى جانب اتخاذ قرارات استثنائية مواكبة للأحداث والتطورات التي تحدث فى الرأي العام فى تلك المرحلة الحاسمة من التاريخ المصري المعاصر.

لذا.. تم تحديد الفترة الزمنية حسب درجة تناول القرار في النظام الاتصالى والتي تخضع لعوامل عدة منها صدور قرار آخر يستحوذ على اهتمام النظام الاتصالى، أو انقضاء المدة القانونية المحددة قانوناً للمؤسسات أو القوى المختلفة في المجتمع للاعتراض على أي قرار، وقد اختلفت تلك الفترة من قرار لآخر.

أساليب وأدوات جمع البيانات:

استخدمت الدراسة الحالية أداة **تحليل المضمون** من خلال تحليل مضمون مخرجات النظام الاتصالى (تويتر نموذجاً).

نتائج الدراسة

قامت الباحثة بتحليل محتوى صفحات تويتر بشأن قرارات الدراسة، إلى جانب رصد محتوى صفحات الحركات والجهات الفاعلة والفاعلين السياسيين الممثلين لمختلف الحركات والجهات السياسية، وذلك لكونها تمثل التأثير الأكبر في الحياة السياسية خلال فترة الدراسة كما أنها تمثل كافة أشكال التفاعل السياسي، وقد

تم وضع فئات للتحليل قد تختلف من قرار إلى آخر حسب السمات والخصائص العامة لمحتوى التغريدات حول القرار.

جدير بالذكر أنه لم تحظى القرارات بفترات متساوية من التداول من خلال موقع (**تويتر**)، بسبب التسارع الزمني للتواصل التفاعلي على الموقع واختلاف أهمية كل قرار عن الآخر إلى جانب توقيت صدور القرار.

القرار	الفترة الزمنية للتحليل	عدد التغريدات	مراحل القرار		عدد التغريدات	
					ك	%
تشكيل لجنة إجراء التعديلات الدستورية	من ٢٥ يناير- ٢٥ مارس ٢٠١١	٤١٣٧	قبل	٢٥ يناير-١٤ فبراير ٢٠١١	٦٤٠	١٥.٥
			أثناء	١٤ فبراير- ١٩ مارس ٢٠١١	٢٥٨٦	٦٢.٥
			بعد القرار	١٩ مارس-٢٥ مارس ٢٠١١	٩١١	٢٢
الإعلان الدستوري المكمل	من ١١ أكتوبر ٢٠١٢ - ١١يناير٢٠١٣	٧٩٢٥	قبل	١١ أكتوبر-٢١نوفمبر ٢٠١٢	٢٣٨٠	٣٠
			أثناء	٢١نوفمبر- ٨ ديسمبر ٢٠١٢	٣٣٠٥	٤١.٧
			بعد القرار	٨ ديسمبر-١١ يناير ٢٠١٣	٢٢٤٠	٢٨.٣
قانون تنظيم حق التظاهر والاجتماعات العامة والمواكب	من ٣٠ سبتمبر ٢٠١٣ - ١ يناير ٢٠١٤	٥٧١٦	قبل	٣٠سبتمبر-٢٤نوفمبر ٢٠١٣	٢٩٨٤	٥٢.٢
			أثناء	٢٤نوفمبر-٢٦ نوفمبر ٢٠١٣	٩٣٢	١٦.٣
			بعد القرار	٢٦ نوفمبر-١ يناير ٢٠١٣	١٨٠٠	٣١.٥

جدول (٢) يوضح توصيف عينة التغريدات حول قرارات الدراسة

القرار الأول .. القرار رقم ١ لسنة ٢٠١١ (تشكيل لجنة اجراء تعديلات دستورية لدستور ١٩٧١م).

نبذة عن القرار وتداعياته..

أصدر المجلس الأعلى للقوات المسلحة **القرار رقم ١ لسنة ٢٠١١** الداعي بتشكيل لجنة لإجراء تعديلات دستورية لدستور ١٩٧١ في عدة مواد أساسية كانت تضيق من إطار المشاركة السياسية، وساعدت على البنية السلطوية للنظام السياسي، على أن يرأس هذه اللجنة القاضي السابق وخبير القانون والدستور المصري طارق البشري(٣٥)، ركزت اللجنة عملها على أربعة أمور تتعلق بانتخاب ومدة بقاء رئيس الجمهورية وتعيين نائبه، وانتخابات مجلسي الشعب والشورى، وكيفية وضع وتعديل دستور البلاد في المستقبل، وتقرير حالة الطوارئ، إلا ان أهم ما أسفرت عنه هذه اللجنة هو الانقسام بعد الاستفتاء على قراراتها(٣٦).

ومن أبرز هذه المواد تعديل المادة (٧٦) والتي كانت تقف مانعاً حقيقياً أمام ترشح المستقلين لرئاسة الجمهورية، لأنها كانت تتضمن شروطاً تعجيزية، بالإضافة إلى إلغاء المادة (٧٧) والتي كانت تتيح لأى رئيس للجمهورية أن يمد رئاسته بدون أي قيد زمنى، وقد عدلت المادة بحيث تصبح مدة الرئاسة أربعة سنوات قابلة للمد مدة أخرى فقط، وذلك بالإضافة إلى تعديلات جوهرية أخرى.

تختص اللجنة بدراسة إلغاء المادة ١٧٩ من الدستور وتعديل المواد (٨٨ ،٧٧ ،٧٦ ،١٨٩ ،٩٣) وكافة ما يتصل بها من مواد لضمان ديمقراطية ونزاهة انتخابات رئيس الجمهورية ومجلسي الشعب والشوري، بجانب رئيسها طارق البشري، تتألف اللجنة من ٧ أعضاء آخرين كل منهم خبير في الشئون القانونية والدستورية.

انتهت اللجنة من مهمتها في الموعد المحدد، وأعلنت عن مقترحاتها فى مؤتمر صحفي عقدته فى يوم ٢٦ فبراير ٢٠١١، وأصدر المجلس الأعلى للقوات المسلحة المصرية يوم ٢٦ فبراير بياناً بمواد الدستور التي تم إدخال تعديلات عليها، وهي ٨ مواد بالإضافة إلى إلغاء المادة ١٧٩.

كانت هناك ملاحظات على الأداء وسرعة التصويت، وأسباب تتعلق بالمنتج وهو الدستور الجديد منذ صدوره كمسودة مطروحة للنقاش المجتمعي، وحتى الاستفتاء عليه، حيث أثيرت حوله انتقادات خاصة في باب الحريات، فضلاً عن عدم حسم وإتمام التوافق على المواد الخلافية في الدستور، وإثارة فزاعة الاختلاف الطائفي حول المادة الثانية من دستور ٧١ لقبول التعديلات الدستورية الجديدة، مما أدى لانسحاب القوى المدنية والليبرالية والكنيسة من الجمعية، فضلاً عن بعض الصدامات بين التأسيسية والنقابات المهنية والمحكمة الدستورية وغيرها من الجهات لأسباب تتعلق باستحقاقاتهم في الدستور.

ومع ذلك تم إجراء الاستفتاء على التعديلات الدستورية، وأدلى نحو ١٨ مليون ناخب من أصل ٤٥ مليون ناخب بأصواتهم في الاستفتاء، وصوت أكثر من ١٤ مليون لصالح التعديلات الدستورية، في حين صوت نحو ٤ مليون ناخب ضد هذه التعديلات(٣٧).

وكانت النتيجة على الاستفتاء نعم بنسبة ٧٧.٢%، ثم صدرت التعديلات فى شكل بيان من المجلس الأعلى للقوات المسلحة، ولكن استمر الرأي الرافض للدستور حتى بعد تعديله قائماً لأن أصحابه يرون أنه لابد من صياغة دستور جديد يعبر عن أهداف ثورة ٢٥ يناير، ويرضى طموحات الشعب(٣٨).

نتائج تحليل محتوى تويتر حول القرار :-

قامت الباحثة بتحليل عدد (٤١٣٧) من التغريدات التي كتبت وتم تداولها خلال الفترة من ٢٥ يناير ٢٠١١ وحتى ٢٥ مارس ٢٠١١ ، بهدف رصد التوجه السائد في المجتمع نحو القرار في مراحله المختلفة منذ التحضير لصدور القرار إلى تداعيات وردود الأفعال المختلفة حوله، وذلك من خلال رصد حجم المساهمات والمتابعات في الموقع والتفصيلات التي تتناولها التغريدات، والاتجاهات نحوها، وجاءت النتائج على النحو التالى :-

- تابعت التغريدات التي نشرت علي موقع تويتر الدعوة إلي المشاركة في الاستفتاء علي التعديلات الدستورية وعكست الرسائل المنشورة حالة عدم الفهم لنتائج هذا الاستفتاء، ولم يكن واضحاً للكثيرين ما الذي سيحدث في مصر لو تم التصويت بـ (لا) في هذا الاستفتاء، حيث روج مستخدمي تويتر لمواقفهم الشخصية من هذه التعديلات الدستورية سواء المؤيدين والمعارضين.
- **من حيث لغة التغريدات ..**

تراوحت مستويات التعبير اللغوية للتغريدات التي تناولت قرار تشكيل لجنة التعديلات الدستورية بين اللغة العربية العامية والفصحى، والعربية المكتوبة بالحروف اللاتينية، وإن كان يغلب على ٦٦.٨% من التغريدات اللغة العامية المصرية لكونها الأسهل فى توصيل المعنى والأقرب للتناول بين فئات مستخدمي الموقع، بينما تراوحت نسبة التغريدات التى مزجت بين العربية والانجليزية نسبة ١٠.٥%، إلى جانب ١٣.٢%من التغريدات العربية المكتوبة بحروف انجليزية، أما النسبة الباقية فقد عبرت عنها التغريدات المكتوبة بالإنجليزية.

فقد ظهر حرص بعض المستخدمين علي كتابه رسائله باللغة الانجليزية، وكذلك مزيجاً بين اللغتين العربية والانجليزية مثل الناشط **(وائل غنيم)**، وذلك فى محاولة لمخاطبة الرأي العام العالمي، ويمكن تفسير ذلك نتيجة للاهتمام العالمي الكبير التي كانت تحظى به الأحداث فى مصر فى تلك الفترة فقد كان بعض النشطاء يستخدمون الإعلام وخاصة تويتر كأحد أدوات التأثير الرئيسية، وكانت وكالات أنباء وصحف أجنبية كبرى تنقل تغريدات بعض النشطاء كمصادر أساسية لأخبارها .

كما اتسم خطاب مستخدمي تويتر بالمزج بين اللهجة الجادة والساخرة ظهر ذلك من خلال الاعتراض على إجراء تعديلات على الدستور القديم لأن الهدف كان دستور جديد ولم يكن تعديلات على دستور قديم وكذلك السخرية من بعض شخصيات اللجنة التأسيسية للدستور المعروف بانتمائهم إلى جماعة الإخوان المسلمين، فقد سخر مستخدمي تويتر من وجود المحامي صبحى صالح باللجنة وخلو اللجنة من شخصيات قانونية أخرى من وجهة نظرهم أكثر خبرة وأحقية بالتواجد، وخاصة أساتذة القانون بالجامعات المصرية.

لما تبقي لجنة تعديل الدستور فيها صبحي صالح و مفيهاش الجمل و لا البسطويسي و لا حتي الخضيري المحسوب اخوان يبقي اول القصيدة كفر .

كما سخر البعض من صيغة بعض المواد المعدلة والصادرة في الإعلان الدستوري الذى تلا الاستفتاء مثل المادة ٢٥.

الإعلان الدستوري المـــادة ٢٥: رئيس الدولة هو رئيس الجمهورية... بركاتك يا حمادة يا هلال..

➢ من حيث مصادر التغريدات..

نظراً لما يتمتع به موقع التدوين المصغر تويتر كفضاء اتصالي حر، من خواص التنوع والتعدد والإتاحة، حيث يتسم الموقع بتنوع الجمهور المستخدم، تنوعت مصادر التغريدات ما بين تغريدات صادرة عن وسائل إعلامية وكانت لها النسبة الأكبر حيث بلغت نسبتها ٤٨.٢%، علما بأنه هذه النسبة لا تعبر عن مستوى تأثير المصدر، كما بلغت نسبة التغريدات الصادرة عن نشطاء وفاعلين سياسيين وقادة المجتمع المدني وبعض النخب وممثلي الأحزاب والتيارات السياسية المختلفة ٣٠% من إجمالي التغريد حول القرار، بينما كانت النسبة الباقية من الجمهور العام من مستخدمي الموقع والتى قدرت بـ ٢١.٨% من أصل ٤١٣٧ تغريدة حول القرار، وهو ما يدل على أن هناك فجوة بين التأثير الناتج عن شهرة وانتشار التغريدات وبين شهرة مصدر التغريدة.

➢ التفسيرات التي تبناها مستخدمي تويتر للأحداث..

تشير نتائج التحليل إلى تناول بعض التغريدات تفسيرات ووجهات نظر مستخدمى تويتر في محاولة لفهم وتفسير القرار وشرحه لباقي متابعي الموقع، فنجد فى هذا الإطار تغريدات تفسر النصوص الواردة فى التعديلات المقترحة تنطوى على تمييز بين المواطنين فى حقوق الممارسة السياسية بنسبة ٣٤%، بينما اعتبرت نسبة أخرى من التدوينات وتقدر بـ ٢٤.٧% أن التعديلات المقترحة تمنح الرئيس الجديد

نفس الصلاحيات والاختصاصات الواسعة لرئيس الجمهورية والتي عانت منها البلاد، كما تهدد تحقيق طموحات الشعب فى دستور جديد.

كما يمكن رصد ١٢.٧% من التغريدات التي اعتبرت أن الإخوان والسلفيين هم أكثر القوى السياسية استفادة من تعديل الدستور وأنهم يهتمون بمصالحهم على حساب مصالح باقى أفراد المجتمع.

المستفيدين الوحيدين من تعديل الدستور هما الاخوان و السلفيين و عشان كده هما الوحيدين اللي عايزين يقولو اه..

كما روجت ٢١.٦% من التغريدات لفكرة أن التعديلات الدستورية هى الطريق الوحيدة المتاحة أمام المصريين لنقل السلطة من المجلس العسكري إلى مؤسسات منتخبة فى مدى زمنى محدد، وأنها خطوة فى سبيل الاستقرار وعودة دولة المؤسسات.

التعديلات الدستورية المطروحة هى حتى الآن جدول زمني لتحقيق دستور جديد

- **من حيث الهدف من النشر..**

أوضحت النتائج أن تناول القرار من خلال الموقع تجاوز مجرد نقل المعلومات والأخبار وتحليل الحدث وتبعاته إلى محاولة تشكيل اتجاهات الجمهور والحث على التعبئة السياسية، من بين هذه التغريدات نجد ٢٩.٣% من التغريدات دعت لرفض أو مقاطعة التصويت على الدستور، بل دعت لمظاهرات مليونيه لإلغاء الاستفتاء

علـى مـواد الدسـتور، فـي حـين دعـت ٢٤.٢% مـن التغريـدات لحشـد الجمهـور للتصـويت بــ " نعـم " لصـالح تعـديل مـواد الدسـتور قادهـا ممثلـي تيـارات الاسـلام السياسي وحزب الوسط فنجد أبو العلا ماضي رئيس حزب الوسط يغرد مؤكداً على أن تعديل الدستور يخدم أكثر مصالح المصريين.

فقد قادت التدوينات التي انتشرت علي موقع تويتر المطالبات لمقاطعة الاستفتاء، والدعوة للتصويت بـ (لا) ..

اللي عايزين يقولو اه.. لو عايزها مدنيه بكره لازم تقول لأ

كما عبرت ٣٢.٥% من التغريدات عن عدم مقاطعة الاستفتاء رغم رفضهم التعديلات الدستورية المقرر إجراء الاستفتاء عليها، منها التغريدات التي نشرها عدد من قادة وممثلي الأحزاب والقوى السياسية ومنظمات المجتمع المدني علي موقع تويتر ، ومنها ما عبر عنه السيد عمرو موسى فى تغريدته..

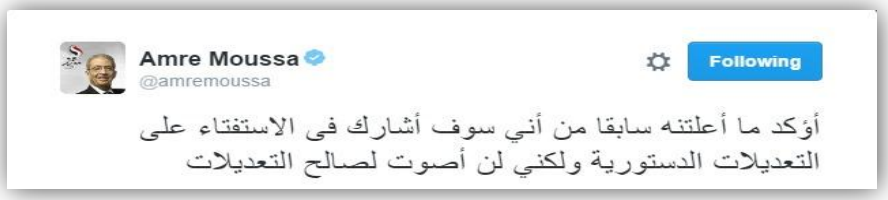

كمـا غـرد الـدكتور محمـد البرادعـي مطالبـا بضـرورة إلغـاء الاسـتفتاء، ووضـع خارطـة للطريق..

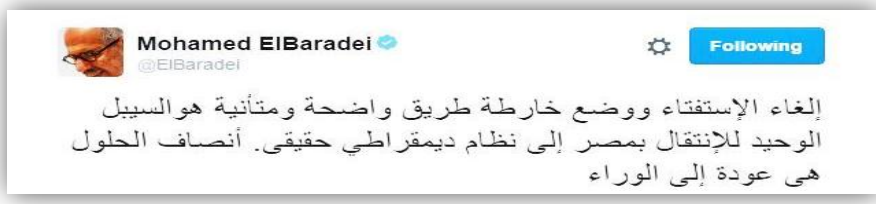

ودعت ١١.٦% من التغريدات للتظاهرات مثل دعوة " ائتلاف القوى الوطنية" لمظاهرة مليونيه لرفض تعديل الدستور، في المقابل طالب البعض بحل توافقي بإصدار إعلان دستوري مؤقت، كما قادت تغريدات لم تتجاوز نسبتها ٢.٤% الدعوة للمشاركة في لقاءات تثقيفية حول تنمية الوعى السياسي للمواطن المصري، فقد غرد الناشط وائل غنيم مطالباً بزيادة الوعى عند المواطن بأهمية الديمقراطية.

➢ من حيث الاتجاه العام للتغريدة نحو القرار..

جاء التوجه الأكبر للتغريدات ونسبته ٥٥.٨% سلبى نحو القرار من جانب مختلف التيارات السياسية المدنية، بينما مثلت ٣٦.٤% من التغريدات الاتجاه الإيجابي نحو القرار ظهر ذلك من خلال تغريدات ممثلي تيارات الاسلام السياسي وحزب الوسط وأنصارهم، فقد شهدت الساحة السياسية خلال تلك الفترة حالة كبيرة

مـن الاسـتقطاب مـن جانـب ممثلـي التيـارات الإسـلامية للتصـويت بـ(نعم) علـى التعديلات الدستورية مستخدمة شعار الدين، أما النسبة الباقية فقد أخذت موقف غير واضح نحو القرار ظهر من خلال العديد من التغريدات ومنها

مش عارفة اقرر أنهي الأحسن ..تعديل الدستور المؤقت.. ولا دستور جديد دلوقتي؟؟

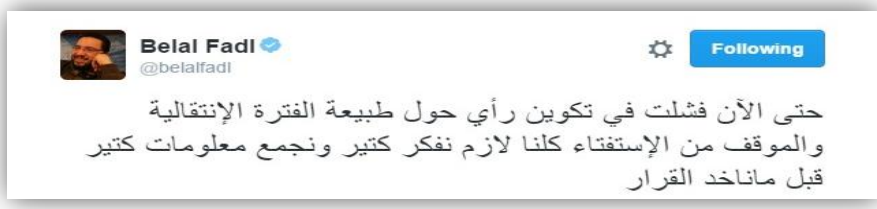

- **من حيث الاتجاه العام للتغريدة نحو صانع القرار..**

صانع القرار يتمثل هنا فى (المجلس الأعلى للقوات المسلحة) بصفته أعلى هرم السلطة السياسية فى مصر فى وقت القرار، وقد عبرت ٤٤.٨% من التغريدات عن اتجاه معارض للمجلس الأعلى للقوات المسلحة، فقد جلب القرار بتشكيل لجنة تعديل الدستور أول انتقادات للمجلس منذ تسلمه السلطة السياسية بعد ٢٥ يناير ٢٠١١، وعبرت التغريدات عن الاعتراض على سوء تمثيل التيارات والطوائف المختلفة فى تشكيل لجنة تعديل الدستور.

اي شرعية افضل يا جماعة شرعية جمعية تأسيسية يختارها مجلس شعب منتخب ام شرعية جمعية يختارها المجلس العسكري.

كما مثلت تغريدات أنصار جماعة الإخوان المسلمين والتيارات الإسلامية التوجه المؤيد نحو صانع القرار وبلغت نسبتها ٣٨.٥% والتي ترى فى القرار خطوة من أجل انتخابات برلمانية قد تتيح لهم الفرصة كبيرة للحصول على أغلبية برلمانية باعتبارهم أكثر الكيانات تنظيما فى ذلك الوقت، أما النسبة الباقية فتعبر

عن توجه محايد نحو المجلس الأعلى للقوات المسلحة ومعظمها من الجمهور العام من مستخدمي المواقع والتى تثق فى قرارات المجلس الأعلى للقوات المسلحة وترغب فى استقرار الأوضاع وعودة الهدوء .

- **تحليل محتوى التغريدات حسب مراحل القرار..**

فى محاولة للبحث عن إرهاصات سابقة لصدور القرار بموقع تويتر وجدت الباحثة أن ٦٤.٥% من التغريدات بعد ٢٥ يناير ٢٠١١ عبرت عن مطالبات بضرورة تعطيل العمل بدستور ١٩٧١، وكتابة دستور جديد يتواءم مع متطلبات المرحلة، في حين ذهب البقية إلى إمكانية عمل تعديلات فقط على الدستور المعطل.

إلى القوات المسلحة: نحن لا نريد تعديل مواد في الدستور !نريد دستورا جديدا!

لا يمكن تعديل الدستور إلا من خلال رئيس منتخب

أما المرحلة البينية التي أعقبت صدور القرار بتشكيل اللجنة وتحديد موعد الاستفتاء وسبقت إعلان نتائج الاستفتاء، فقد عبر كثافة التغريد فى هذه المرحلة الذى بلغ ٦٢.٥% من إجمالي التغريد حول القرار عن الجدل الكبير الذى شهدته مرحلة **صدور القرار** بتشكيل اللجنة التأسيسية لتعديل الدستور وتحديد موعد الاستفتاء، وما ارتبط بها من أحداث، تتعلق بأزمة تمثيل كل طوائف ومكونات المجتمع بنسب مرضية، حيث ينتمى المفكر طارق البشرى رئيس لجنة تعديل الدستور لتيار الإسلام السياسي، وصبحى صالح القيادي في جماعة الإخوان المسلمين هو عضو اللجنة الوحيد الذى ينتمى إلى فصيل سياسي، مما أثار جدلاً عن أسباب تجاهل حق جميع القوى والفصائل السياسية الأخرى في أن يكون لها

ممثلين لرؤيتها الفكرية فى عضوية لجنة تعديل الدستور وحصول الإخوان المسلمين وحدهم لهذا الحق.

– وقد حرصت الباحثة على عرض المقتطفات السابقة نظراً لكونها مؤشراً على التناقض فى توجه التغريدات نحو تشكيل لجنة التعديلات الدستورية بين التيارات المختلفة، إلى جانب التغريدات التالية من جانب مستخدمى الموقع والتي تعبر عن حالة عدم الرضا عن عدم تمثيل العديد من الفئات باللجنة .

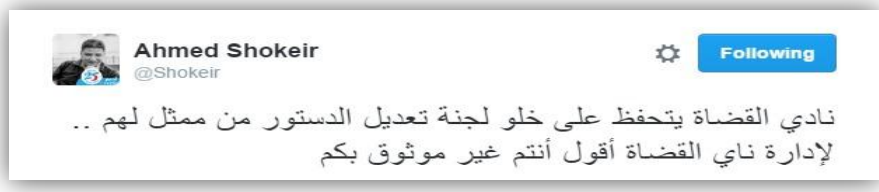

– بالإضافة إلى التوترات التي حدثت خلال فترة إعداد الدستور وصدوره كمسودة مطروحة للنقاش المجتمعي فقد شهدت مرحلة الاستفتاء على الدستور جدلاً كبيراً عبرت عنه التغريدات من خلال الدعوة لمظاهرات تطالب بوقف الاستفتاء وحل مسألة القضايا الخلافية في الدستور.

كما رصدت التغريدات فى هذه المرحلة اتجاهين مختلفين، الأول يمتلىء بالدعوات التي تحرم الاستفتاء بـ (لا) وتدعو إلى التصويت بـ (نعم) حشد الإسلاميين أنصار جماعة الاخوان وعدد من قياداته وحزب النور من خلالها الشعب المصري للموافقة على التعديلات الدستورية، بسبب رغبتهم في كتابة دستور جديد، وتم اطلاق العديد من الشعارات أبرزها "غزوة الصناديق" التي أطلقه الداعية " محمد حسين يعقوب".

في حين عبر المشهد الآخر من التغريدات عن اعتراض معظم القوى السياسية متمثلة في أحزاب الجبهة والتجمع والجمعية الوطنية للتغيير وائتلاف شباب الثورة والحملة الشعبية لدعم البرادعي بالإضافة إلى عدد من منظمات المجتمع المدني على الاستفتاء على التعديلات الدستورية، وحاولت أن توضح خطورة القرار كما دعت جماعة الإخوان المسلمين إلى مراجعة موقفها من التعديلات والنظر إلى المصلحة العليا للوطن.

كما لم تختلف سمات المخرجات المتعلقة بنظام الاتصال(تويتر) في مرحلة **ما بعد صدور القرار** عن السابقة لصدور القرار من حيث المضمون والتوجهات، حيث كانت السمة العامة للتغريدات هي التشكيك وعدم الثقة والترقب.

القرار الثاني .. الإعلان الدستوري المكمل الصادر في ٢٢ نوفمبر ٢٠١٢..

نبذة عن القرار وتداعياته

أثار الإعلان الدستوري الذى أصدره **رئيس الجمهورية الأسبق محمد مرسى** الأربعاء ٢٢ نوفمبر ٢٠١٢ جدلاً كبيرًا بين كافة القوى والتيارات السياسية والقضائية، وانقسمت مصر إزاءه إلى فريقين؛ أحدهما مؤيداً لهذا الإعلان والآخر رافض له، ودخل القضاة طرفاً في الصراع دفاعاً عن استقلال مؤسسة القضاء ضد الإعلان الدستوري وضد ما اعتبرته مؤسسة القضاء مواد ضد استقلال القضاء في الدستور(٣٩).

لم يقف الأمر عن هذا الحد بل تعداه إلى أحداث عنف واشتباكات بين كلا الطرفين المؤيد والمعارض للإعلان ، فسقط قتلى وجرحى، وأحرقت مقار لحزب الحرية والعدالة، ظهرت لأول مرة وبعد أشهر قليلة من تولى الرئيس الأسبق محمد مرسى حكم البلاد، الدعوات المطالبة برحيله في حال استمرار هذا الإعلان.

أحدث الإعلان الدستوري جدلاً قانونياً ودستورياً حول أحقية رئيس الجمهورية، وجدلاً حول تحصين الرئيس لقراراته، ومنع القضاء من نظر قضايا حل التأسيسية والشورى، وجدلاً قضائياً حول استقلال القضاء بمنع القضاء من نظر

الطعن على هذه القرارات، ووقف النظر في قضايا منظورة أمام المحاكم الإدارية والدستورية، وصراعاً حول إقالة النائب العام وتعيين نائب عام جديد .

بدأت **إرهاصات القرار** حينما أصدر رئيس الجمهورية قراراً يوم ١١ أكتوبر ٢٠١٢ بعزل النائب العام المستشار عبد المجيد محمود وتعيينه سفيراً لمصر في دولة الفاتيكان وتكليف أحد مساعديه بالقيام بمهام عمله لحين تعيين نائب عام جديد، وهو القرار الذى اعترض عليه النائب العام، وأصدر بياناً مساء اليوم التالي أكد فيه على بقاءه في منصبه حتى نهاية مدته القانونية في عام ٢٠١٦، وقد رفض المجلس الأعلى للقضاء هذا القرار، وتضامن مع النائب العام مجلس إدارة نادى القضاة الذى أصدر بياناً مساء يوم ١٢ أكتوبر ٢٠١٢، كما دعا نادى القضاة لجمعية عمومية طارئة لدعم النائب العام مهدداً باتخاذ اجراءات تصعيدية في الجمعية العمومية في حالة عدم التراجع عن القرار(٤٠).

وعقب تزايد المؤيدين لبقاء النائب العام تراجعت الرئاسة عن قرارها يوم ١٣ أكتوبر وأعلنت استمرار النائب العام في منصبه، كما ألقى الرئيس الأسبق محمد مرسى **خطاب أمام قصر الاتحادية** يوم الجمعة ٢٣ نوفمبر ٢٠١٢، بعد ساعات فقط من إصدار الإعلان الدستوري، كان هذا أول خطاب يلقيه في حشد من أنصاره فقط، وكان أول خطاب يلمح فيه لأسباب إقدامه على إصدار هذا الإعلان وبصفة خاصة مادة الإجراءات الاستثنائية(٤١).

مع استمرار معارضة الإعلان الدستوري من جانب فئات متنوعة من الشعب، أدى هذا إلى تراجع الرئيس الأسبق محمد مرسى عن الإعلان الدستوري، وذلك بعد تشكيل لجنة قانونية لصياغة ما سيتم الاتفاق عليه بخصوص الاعلان الدستوري، تضم من الرئاسة المستشار محمود مكى والمستشار محمد فؤاد جاد الله

ويرأسها الدكتور محمد سليم العوا، بعضوية أبو العلا ماضي وعصام سلطان وأيمن نور ومنار الشوربجى انتهت اللجنة إلى أن يتم النص على إلغاء إعلان ٢٢ نوفمبر فى المادة الأولى من الإعلان الجديد(٤٢).

وأصدرت الرئاسة فى ٨ ديسمبر ٢٠١٢ إعلاناً دستوريا جديد نص في مادته الأولى على أنه "**يلغى الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ ٢١ نوفمبر ٢٠١٢ اعتبارا من اليوم، ويبقى صحيحا ما ترتب على ذلك الإعلان من آثار**" تحصين مجلس الشورى والجمعية التأسيسية من الحل والابقاء على موعد الاستفتاء على الدستور ١٥ ديسمبر ٢٠١٢ بعد أن انتهت الجمعية التأسيسية من إعداده وعرضه على الرئيس لتقديمه وعرضه للاستفتاء العام(٤٣).

على الرغم من أن الرئيس الأسبق محمد مرسى اضطر إلى العودة عن الإعلان الدستوري وإصدار إعلان دستوري جديد، لكنه اشترط سريان القرارات السابقة بين الاعلان الحالي والاعلان الذى تم الغاءه بمعنى أدق عدم إلغاء قرار إقالة النائب العام وتعيين خلفاً له، مما أدى الى رفض بعض القوى المدنية وبعض قضاة مصر لهذا الاعلان ايضا(٤٤).

نتائج تحليل محتوى تويتر حول القرار:-

تم تحليل محتوى (٧٩٢٥) تغريدة كتبت وتم تداولها على حسابات مستخدمي تويتر فى الفترة من ١١ أكتوبر ٢٠١٢ وحتى ١١يناير ٢٠١٣ أي منذ قرار عزل النائب العام عبد المجيد محمود، الذى يمثل بداية ارهاصات القرار فى ١١ أكتوبر وحتى إلغاء الإعلان الدستوري فى ٩ ديسمبر ٢٠١٢، وتداعيات ذلك وهى فترة زمنية قبلية وفترة بعدية كافية لتناول القرار السياسي الحالي ومناقشه إحداثياته الرئيسية وأسبابه بهدف رصد التوجه السائد في المجتمع نحو القرار في

مراحله المختلفة منذ التحضير لصدور القرار إلى التداعيات وردود الأفعال المختلفة حول القرار، من خلال رصد حجم المساهمات والمتابعات في تويتر والتفصيلات التي تتناولها التغريدات والاتجاهات نحوها وجاءت النتائج على النحو التالى :-

- تابعت التغريدات التي نشرت علي موقع تويتر تداعيات الإعلان الدستوري الصادر فى ٢١ نوفمبر ٢٠١١، وما ترتب على هذا الإعلان من انقسام في آراء التيارات ومواقفهم، وتحول الانقسام إلى الشارع المصري بين مؤيد ومعارض، فقد اعتبر البعض أن الإعلان الدستوري كان الخط القاسم بين صفوف المصريين.

وقد اعتبرت التغريدات الإعلان بمثابة نقطة تحول حاسمة وأساسية لكل الصراعات والتحالفات التي نشأت منذ هذا التاريخ، والتي استمرت في تفاعلها وتصاعد وتيرتها السياسية والشعبية .

- **من حيث لغة التغريدات ..**

عمد غالبية مستخدمي تويتر إلي كتابة تدويناتهم والتى بلغت نسبتها ٨٩.٧% باستخدام اللغة العربية وقد تنوعت ما بين الفصحى والعامية ولكن الغالبية كانت للعامية، كما حرص البقية على كتابه رسائله مزيجاً بين اللغتين العربية والانجليزية، بينما لم ترصد نتائج البحث والتحليل تغريدات استخدمت اللغة الانجليزية فقط.

وقد رصدت الباحثة تغريدات وجهت من الأطراف المختلفة سواء المؤيدين والمعارضين للإعلان الدستوري إلى شخص رئيس الجمهورية واختلفت المطالب ما بين الدعوة إلغاء الإعلان الدستوري .

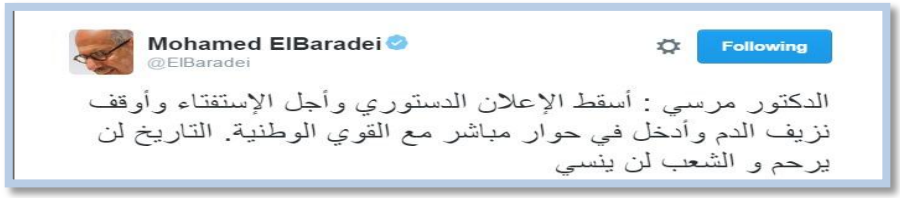

أو الدعوة للثبات عليه مما يشير إلى أن الهدف غالباً هو توجيه رسائل مباشرة إلى شخص الرئيس بصفته صانع القرار الذى أحدث الأزمة وهو من يملك التدخل لإيجاد مخرج لها .

➢ من حيث مصادر التغريدات..

تشير نتائج التحليل إلى أن التغريدات الصادرة عن مؤسسات إعلامية وصحفيين جاءت فى الترتيب الأول من التغريد حول الإعلان الدستوري وذلك بنسبة ٤٢.٦%، وهو ما يتفق مع دراسة Papacharissi, Z., de Fatima Oliveira, M. (2012) التى تشير إلى أن نقاشات الصحفيين تمثل محور مهم على تويتر، مما يعد مؤشراً على أن تأثير وسائل الإعلام التقليدية يمتد إلى وسائل الإعلام

الاجتماعية، [1]، بينما بلغت نسبة تغريد الفاعلين السياسيين وقادة الرأي من مختلف قطاعات المجتمع المدني وممثلي الأحزاب والتيارات السياسية المختلفة والنقابات ٣٨.٢%، إلى جانب تغريدات الجمهور العام من مستخدمي الموقع والمواطنين الصحفيين.

➢ **التفسيرات التي تبناها مستخدمي تويتر للأحداث..**

تشير نتائج التحليل إلى أن ٤٧.٣% من التغريدات تنطوي على تفسير لبعض نصوص الإعلان ومواده في محاولة لتفسير القرار وشرحه لباقي متابعي الموقع، والسعي لإضعاف شرعية الإعلان والتحذير من الأخطار التى تهدد إذا ما استمر هذا الإعلان، مثل: تحصين قرارات الرئيس وعدم قدرة المواطنين على مقاضاته لإظهار خطورتها.

فنجد فى هذا الإطار تغريدات نصت على اعتبار أن المادة الثانية من الإعلان هي بمثابة تحصين واضح وصريح لشخص الرئيس، فقراراته لا ترد ولا تُعارض، وهو نقض واضح لما نادت به ثورة ٢٥ من يناير ٢٠١١ من رغبة فى تقليص سلطات الرئيس.

الإعلان الدستوري يحرمني من حقي في مقاضاة الرئيس امام محاكم مجلس الدولة والدستورية العليا، رأيك في المحكمتين لا ينفي حقي في التقاضي.

([1])Papacharissi, Z., & de Fatima Oliveira, M. (2012):**Op.cit**,pp.266-282.

فى حين أثارت ١٤.٥% من التغريدات قضية صنع القرار في مؤسسة الرئاسة، وجدلية علاقة الرئيس بجماعة الإخوان المسلمين.

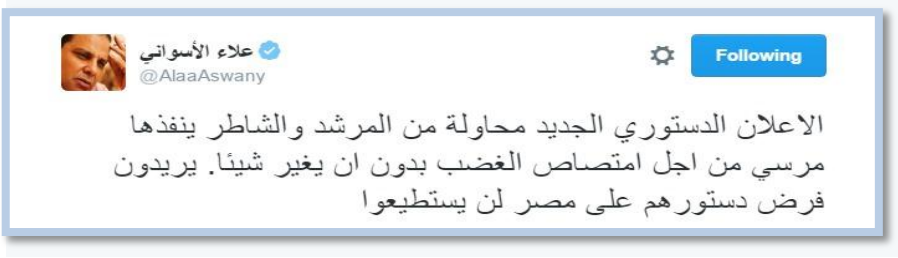

وعلى الجانب الآخر اعتبرت ٣٨.٢% من التغريدات أن صدور الإعلان الدستورى هو بمثابة ضرورة لاستقرار البلاد وتحقيق أمنها وسلامتها، وأنها الخطوة الأولى لمحاسبة الفاسدين والمتسببين فى قتل الثوار ومحاولات تفريغ الدولة من مؤسساتها المنتخبة وتعرقل مسيرتها نحو التحول الديمقراطي، وهو يتفق مع ما جاء في نص تغريدة الرئيس الأسبق محمد مرسى على حسابه الشخصي ..

وكذلك فى نص تغريدة المحامي صبحى صالح أحد قادة الإخوان المسلمين البارزين ..

➢ **من حيث الهدف من النشر..**

أوضحت نتائج التحليل أن تناول القرار من خلال الموقع غلب عليه الجانب التحليلي للحدث وتبعاته فى محاولة لتشكيل اتجاهات الجمهور، والحث على التعبئة السياسية مع أو ضد القرار، من خلال الدعوة لإجراءات تصعيدية ومظاهرات لإلغاء الإعلان الدستوري، بل وصلت المطالبات إلى الدعوة لإسقاط النظام.

فقد سعت معظم القوى والتيارات السياسية المختلفة من خلال صفحاتها التصعيد وحشد الجمهور للتظاهر تعقيباُ على الإعلان الدستوري الذى اعتبروا أنه منح الرئيس محمد مرسى سلطات غير محدودة .

فقد غرد المهندس ممدوح حمزة الناشط السياسي مطالبا بإسقاط الإعلان الدستوري أو اسقاط النظام وكانت نص تغريدته..

ممدوح حمزة : إ ما اسقاط الاعلان الدستوري او اسقاط النظام هذا هو مختصر أمس.

كما اتضح من التحليل الكيفي أن هناك تمايزاً وتبايناً فى توجهات ومطالب مستخدمى تويتر إزاء (الإعلان الدستوري) فقد جمع تويتر بين توجهات ومطالب مختلفة ومتناقضة، دعوات للحشد والتصعيد من قبل تيارين أحدهما رافض لهذا الإعلان، ويمثله القوى والحركات المدنية، والقوة الثورية والشبابية وقد

اعتبر التيار الرافض للقرار، أن هذا الإعلان بمثابة سقوط لدولة القانون، ومحاولة لإجهاض الثورة، ولعملية التحول الديمقراطي.

ويكفى للتدليل على هذا الرفض الشعبي واسع المدى حشود هائلة في ميدان التحرير تقودها الرموز السياسية، بالإضافة إلى الصحفيين والكتاب والأدباء والمثقفين بوجه عام مطالبين بإلغاء الإعلان الدستوري الذى منح لرئيس الجمهورية جمع كل سلطات الدولة التشريعية والتنفيذية والقضائية، وعبرت عن ذلك تغريدات تم نشرها على صفحات هذه التيارات منها ..

- مئات الألاف وشباب ٦ ابريل يحاصرون قصر الاتحادية للمطالبة بإيقاف الاستفتاء وإلغاء الإعلان الدستوري

- يشارك حزب حياة المصريين فى المسيرات المتجهة إلى قصر الإتحادية غداً الثلاثاء ٤ ديسمبر وذلك لرفض الإعلان الدستوري المستبد شاركنا لحماية مصر

- الجمعية الوطنية للتغيير تدعو للاعتصام بميدان التحرير ومليونية الثلاثاء المقبل لإسقاط الإعلان الدستوري

➢ من حيث الاتجاه العام للتغريدة نحو القرار..

مثلت تغريدات القوى السياسية المدنية والفاعلين وممثلي التيارات والأحزاب الاتجاه الرافض للإعلان وحاولت التغريدات أن توضح خطورة القرار، فقد بلغت نسبة التغريدات الرافضة للقرار ولاحتكار الرئيس للسلطات واحتكار الإسلاميين للمشهد السياسي ٥٧% من إجمالي التغريد حول القرار، وفى نفس الاتجاه جاءت تغريدات المستخدمين على المستوى الجماهيري تعبر عن رفض القرار واعتباره نوع من الانفراد بالسلطة .

انا مسلم ولست اخوانيا وأرفض الإعلان الدستوري والمسودة وأرفض احتكار الاسلاميين للدين كما يريدون ان يحتكروا الدنيا.

بينما مثلت تغريدات القوى والأحزاب الإسلامية وأنصارهم الاتجاه المؤيد للقرار بنسبة ٣٢.٤%، فقد أيد حزب النور الإعلان بشدة، وقال نادر بكار المتحدث باسم الحزب، في تغريدة على حسابه في تويتر..

- " **كل التأييد لقرارات الرئيس، من كان يريد قصاصا بحق فليدعمها.**"

وكانت نسبة الاتجاه الغير واضح فيما يخص هذه القرار قليلة، فقد احتد الصراع بين العديد من الأطراف الفاعلة وكل طرف يحاول اقناع الجمهور بأفكاره، هذا إلى جانب دخول السلطة القضائية كطرف فاعل فى القرار حتى وأن لم يكن لها تواجداً واضحاً من خلال تويتر ولكنها كانت لها اجراءات فعلية حاسمة على أرض الواقع .

- **من حيث الاتجاه العام للتغريدة نحو صانع القرار..**

يتمثل صانع القرار هنا (الرئيس محمد مرسى) بصفته أعلى هرم السلطة السياسية فى مصر وقت القرار، عبرت غالبية التغريدات عن اتجاه معارض للرئيس وسياسته وتدخل جماعة الإخوان المسلمين فى قرارات الرئيس، فقد بلغت نسبة التغريدات الخاضعة للتحليل المعبرة عن الاتجاه المعارض نحو الرئيس نسبة ٥١.٨%، فقد جلب الإعلان الدستورى ٢١ نوفمبر ٢٠١٢ موجة من السخط فى الشارع المصري ضد الرئيس، حيث ظهرت بعض التغريدات التى تعبر عن توجهات سلبية ومعارضة للرئيس وسياساته.

فقد عبر حمدين صباحي مرشح الرئاسة السابق ومؤسس "التيار الشعبي فى تغريدة على حسابه " إن قرارات مرسي "انقلاب كامل على الديمقراطية، واحتكار كامل للسلطة، ووصف الرئيس بالديكتاتور.

وفي تغريدة أخرى شن الدكتور **محمد البرادعي**، هجوما على الرئيس، واعتبر البرادعي الرئيس نصب نفسه حاكماً بأمر الله.

- **الدكتور مرسي نسف اليوم مفهوم الدولة والشرعية ونصب نفسه حاكما بأمر الله."**

➢ محتوى التغريدات حسب مراحل القرار..

استخلاصًا لسياقات ومسارات (الإعلان الدستوري)، وجدت الباحثة عدد من الدلالات والإرهاصات يمكن قراءتها من خلال النظر إلى تناول التغريدات لعدة قضايا، لعل أهمها ..

مرحلة (قبل صدور القرار) والتى وقعت منذ تاريخ عزل النائب العام وحتى صدور الإعلان الدستورى، تناولت ٣٠% من التغريدات المنشورة حول القرار قضية عزل النائب العام "عبد المجيد محمود" وتعيينه سفيرًا لدولة الفاتيكان، وذلك في ١١ أكتوبر ٢٠١٢ ثم التراجع عن القرار في ١٣ أكتوبر ٢٠١٢ وتبعات ذلك من تأزيم للعلاقة بين الرئيس والسلطة القضائية، سواء قبل أو بعد صدور الإعلان الدستوري، وذلك بقيام الرئيس بتحصين الإعلانات الدستورية والقوانين والقرارات الصادرة عن رئيس الجمهورية، وعدم جواز حل مجلس الشورى أو الجمعية التأسيسية من قبل أية جهة قضائية.

وعلى الرغم من كون عزل النائب العام "عبد المجيد محمود" كان مطلباً ثورياً فى مرحلة ما بعد ثورة ٢٥ يناير، إلا أن هناك العديد من التغريدات التي اعتبرت القرار نوعاً من التدخل في السلطة القضائية حيث كان القرار بمثابة ثاني محطات الصدام بين الرئيس والسلطة القضائية بعد أزمة عودة مجلس الشعب.

كما عبرت بعض التغريدات عن حالة من القلق والترقب وعدم الثقة في القرارات القادمة وخصوصا بعد تناثر الأخبار عن إعلان دستوري مرتقب.

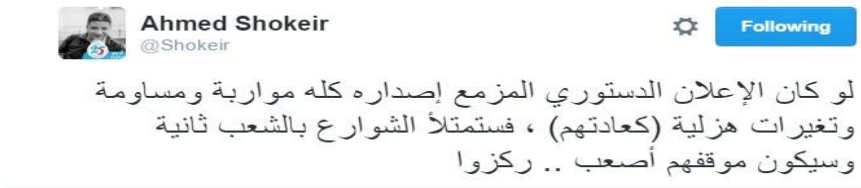

<u>أما المرحلة البينية</u> .. التي وقعت بين (صدور إعلان نوفمبر ٢٠١٢ والإعلان الدستوري اللاحق التي تقضى المادة الأولى فيه بإلغاء إعلان نوفمبر) .. والتي تميزت بكثافة التغريد حيث بلغت نسبة التغريد في هذه المرحلة ٤١.٧% من إجمالي التغريد حول القرار، وكانت السمة العامة للتغريد في هذه المرحلة رفض الإعلان الدستوري، حيث قامت التغريدات بنقل وتفسير القرار للرأي العام، وذلك بهدف التأثير في تنفيذه في ظل التباين في ردود الأفعال عقب إصدار الإعلان الدستوري.

فقد انقسم الشارع المصري إلى تيارين لكل منهما مبرراته التي يقتنع بها والتي يحاول حشد أكبر عدد لتأييد قناعاته بهذا الشأن، وجاءت هذه المرحلة كامتداد طبيعي للمرحلة السابقة عليها فقد كانت السمة العامة للتغريدات هي رفض القرار والمطالبة بإلغائه.

وتوافقت جميع القوى الوطنية والثورية على مجابهة الإعلان الدستوري الجديد والمطالبة بإسقاطه وأصدرت تغريدات واضحة في موقفها على إسقاط الإعلان، مثل تغريده أبو العز الحريري :-

<u>أما المرحلة التى تلت إلغاء الإعلان الدستورى</u> فى ٩ ديسمبر ٢٠١٢.. فقد مثلت امتداداً للمرحلة السابقة وقد بلغت نسبة التغريد فى هذه المرحلة ٢٨.٣% من إجمالي التغريد حول القرار، وقد عكست التغريدات حالة السخط والرفض الشعبي، حتى على الرغم من إصدار الرئيس محمد مرسى إعلاناً دستوريا بموجبه تم إلغاء الإعلان الدستوري الذي صدر في ٢١ نوفمبر ٢٠١٢ ولكنه أبقى من بنوده تحصين قرارات الرئيس وعدم جواز الطعن عليها من أي جهة، مع إلزام الجمعية التأسيسية لوضع الدستور الانتهاء من صياغة مواد الدستور في ٦ أشهر، والإبقاء على المادة المتعلقة بعزل النائب العام، والجمعية التأسيسية للدستور، والتأكيد على عدم تأجيل موعد الاستفتاء على الدستور.

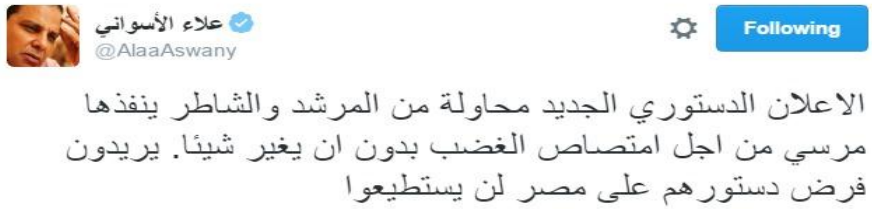

كما عبرت التغريدات عن الجدل حول علاقة الرئيس بجماعة الإخوان المسلمين، وسيطرة مكتب الإرشاد على عملية صنع القرار الرئاسي، وبالتالي لم يؤدِ الإعلان الجديد إلى أي تهدئة في الشارع المصري بل دعي إلى صدامات أخطر وذلك على حد وصف الكاتب والمحلل السياسي عبد الله السناوى فى تغريدته..

القرار الثالث..

القانون رقم ١٠٧ لسنة ٢٠١٣ بتنظيم حق التظاهر والاجتماعات العامة والمواكب.. (٤٥)

نبذة عن القرار وتداعياته..

صدر قرار رئيس الجمهورية المؤقت **(عدلي منصور)** بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ٢٠١٣ في ٢٤ نوفمبر سنة ٢٠١٣، والذى يختص بتنظيم الحق في الاجتماعات العامة والمواكب والتظاهرات السلمية وهو ما عرف إعلامياً بـ" **قانون التظاهر**". يُلزم القانون منظمي المظاهرات بإبلاغ السلطات قبل ثلاثة أيام عمل على الأقل من موعدها، على أن يكون لوزير الداخلية الحق في أن يقرر منع المظاهرة إذا كانت تشكل "تهديدا للأمن".

كانت **الإرهاصات الأولى للقرار** في عهد الرئيس الأسبق محمد مرسي حينما قامت لجنة حقوق الإنسان بمجلس الشورى وقتها بمناقشة مشروع قانون مقدم من الحكومة بشأن حماية الحق في التظاهر السلمي في الأماكن العامة، وتضمن مشروع القانون (١٩) مادة تتناول تعريف المظاهرة وحق المواطنين في الدعوة إلى المظاهرات وتنظيمها والانضمام لها، وحق المتظاهرين في التعبير الحر عن آرائهم

مع حقهم في استخدام أية وسيلة مشروعة، بما في ذلك مكبرات الصوت واللافتات وتجنب كل ما يجاوز حرية التعبير السلمي(٤٦).

تصاعدت الأصوات المعترضة، منذ أن أقر مجلس الوزراء برئاسة الدكتور حازم الببلاوي في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٣ مشروعاً بقانون لتنظيم التظاهر الذى أعدته وزارة العدل، وتم رفع المشروع إلى الرئيس عدلي منصور للنظر فيه تمهيداً لإصداره، وقد أثار مشروع " قانون التظاهر" موجة انتقادات ما بين مؤيد ومعارض في الوسط السياسي المصري، فالبعض يراه تقييداً للحريات والبعض الآخر يرى أنه ضرورة خاصة في ذلك الوقت الذى تعانى فيه البلاد من خطر الإرهاب.

وقد تحفظ خبراء وأحزاب وقوى سياسية على مشروع قانون التظاهر، مؤكدين أن مشروع القانون لا يقنن حق التظاهر والاعتصام بل يقيده، محذرين من إهداره للحريات العامة، ودعا البعض إلى الاكتفاء بقانون الطوارئ لمواجهة أية أعمال عنف، وتأجيل إصدار القانون حتى انعقاد مجلس النواب المقبل، ولم يكن موقف الحركة الطلابية من القانون ببعيد عن الموقف السياسي الذى اتخذته القوى السياسية المختلفة من القانون(٤٧).

كما أعلنت مجموعة من الحركات السياسية مثل تمرّد، كفاية و٦ إبريل، وجماعة الإخوان المسلمين وحزب النور وحزب مصر القوية وعدد آخر من الأحزاب والتيارات، رفضهم للقانون، استناداً إلى أن حق التظاهر والاعتصام هو من الحقوق المكتسبة لثورتي ٢٥ يناير، و٣٠ يونيو، ولا يمكن التفريط فيه.

وعلى الرغم من إعلان العديد من التيارات والأطياف السياسية عن رفضها لصدور القانون من حيث المبدأ، ولنصوص القانون التي من شأنها تقييد الحق في التجمع والتظاهر السلمى، واستمرار حالة التباين في ردود أفعال القوى السياسية

المختلفة من قانون التظاهر، حتى وإن ساد قدر كبير من التوافق على صدور القانون عند بعض التيارات والنخب السياسية رغم تحفظ البعض على توقيته بينما اختلف الموقف من مواد القانون ذاته وتأثيراته على الواقع المصري.

نتائج تحليل محتوى تويتر حول القرار:-

تم تحليل محتوى عدد (٥٧١٦) تغريدة كتبت وتم تداولها على حسابات مستخدمي تويتر وبعض المحللين والفاعلين السياسيين وقادة التيارات والأحزاب المختلفة وغيرهم فى الفترة من ٣٠ سبتمبر ٢٠١٣ وحتى ١ يناير ٢٠١٤، أي منذ طرح مسودة مشروع القانون عبر وسائل الإعلام للنقاش المجتمعي حولها وهو ما يمثل بداية ارهاصات القرار، وحتى بعد صدور القرار وتباين ردود الأفعال حوله لتناول القرار ومناقشه إحداثياته الرئيسية، بهدف رصد التوجه السائد عبر موقع تويتر نحو القرار في مراحله المختلفة منذ التحضير لصدور القرار، وذلك من خلال رصد المساهمات والمتابعات في تويتر والتفصيلات التي تتناولها التغريدات والاتجاهات نحوها وجاءت النتائج على النحو التالى :-

تابعت التغريدات التي نشرت علي موقع تويتر تداعيات قانون التظاهر، وما ترتب على هذا القانون منذ الإعلان عن مسودته في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٣ وما شهدته الساحة السياسية من معارضة للقانون من معظم التيارات والحركات السياسية، وما صاحب ذلك من ردود أفعال اعتراضاً على القرار، جاءت في شكل تنظيم المظاهرات والمسيرات لكسر القانون، فقد اعتبر معظم أطياف الحركة السياسية الثورية أن القانون شكل آخر من أشكال قانون الطوارئ، وأنه قانون يحد من حق التظاهر " السلمى" الذى اكتسبه المصريون في ثورتي ٢٥ يناير و٣٠ يونيه.

➢ **من حيث لغة التغريدات ..**

تراوحت مستويات التعبير اللغوية للتغريدات التي تناولت قانون التظاهر بين اللغة العربية العامية والفصحى، والعربية المكتوبة بالحروف اللاتينية، وإن كان يغلب على ٨٧.٢% من التغريدات اللغة العامية المصرية لكونها الأسهل بين فئات مستخدمي الموقع، بينما تراوحت نسبة التغريدات التى مزجت بين العربية والانجليزية نسبة ١٠.٥%، أما النسبة الباقية فقد عبرت عنها التغريدات المكتوبة بالإنجليزية والتغريدات العربية المكتوبة بحروف انجليزية .

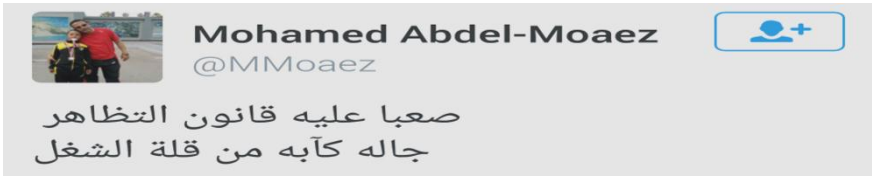

➢ **من حيث مصادر التغريدات..**

تنوعت مصادر التغريدات المتعلقة بقانون التظاهر ما بين تغريدات الجمهور العام من مستخدمي الموقع والتي مثلت النسبة الأكبر حيث بلغت ٥٦.٣% من إجمالى التغريدات الخاضعة للتحليل، وتغريدات صادرة عن وسائل إعلامية ونسبتها ٢٣% من إجمالي التغريدات، كما خضع للتصنيف والتحليل التغريدات الصادرة عن الفاعلين السياسيين وقادة الرأي من مختلف قطاعات المجتمع المدني وممثلي الأحزاب والتيارات السياسية المختلفة والنقابات مثل القوى المدنية والحركات الشبابية وتحالف ٣٠ يونيو حركة تمرد جبهة الانقاذ الوطني، تحالف دعم الشرعية من الإخوان المسلمين ومؤيديهم لكونهم يمثلون الأطراف والفواعل السياسية للقرار وبلغت نسبة التغريد لهذه الفئة ٢١.٦%.

وعلـى مسـتوى القـوى السياسـية والفـاعلين وممثلـي التيـارات والحركـات السياسية والأحزاب نقلت التغريدات عن بعض الحركات مثل "٦ أبريل، كفاية، تمرد" رفضـها الشديد للقانون، إلـى جانـب العديد من القوى والأحزاب الاسـلامية وعلى رأسها حزب النور، وحزب مصر القوية .

➢ التفسيرات التي تبناها مستخدمي تويتر للأحداث..

تشير نتائج التحليل الكيفي إلى تناول التغريدات تفسيرات ووجهات نظر المستخدمين من بينهم قانونيين وحقوقيين في محاولة لفهم وتفسير القانون وشرحه لباقي متابعي الموقع، فنجد فى هذا الإطار تغريدات تعتبر المواد الواردة فى القانون تنطوي على تقييد حق المواطنين فى حرية الرأي والتعبير والممارسة السياسية وبلغت نسبتها ٤٣.٧%، حيث اعتبرت مواد القانون تمنح للحكومة ووزارة الداخلية نفس الصلاحيات التي كانت موجودة من قبل في الأنظمة السابقة والتي عانت منها البلاد، كما تهدد تحقيق طموحات الشعب في مزيد من تحقيق الديمقراطية.

وهو ما يمكن رصده فى بعض التغريدات التي اعتبرت القانون سقطة ومنها تغريدة الناشط الحقوقي جمال عيد رئيس الشبكة العربية لمعلومات حقوق الانسان التى نصت على ..

اطلعت على النسخة الحقيقية لقانون التظاهر.. النسخة التي نشرتها الصحف غير حقيقية.. طلع قانون لقيط وسيئ السمعة ،، وأشد المعادين للتظاهر سيرفضه.

واعتبرت داليا زيادة مدير مركز ابن خلدون أن قانون التظاهر يمثل " كسر هيبة لصناع القرار" على حد قولها، وحذرت فى تغريدتها من أضراره على العلاقة بين الشرطة والشعب..

daliaziada
@daliaziada

حذرنا من أن قانون التظاهر سوف يكسر هيبة صناع القرار، ويضر بالعلاقة بين الشرطة والشعب، وهذا للأسف ما نراه يحدث الآن بالفعل!

كما وصف محمد عبد العزيز مسئول الاتصال السياسي بحركة تمرد في تغريده على حسابه الشخصي قانون التظاهر الجديد بـ "القانون الجائر"، وقال..

أى قانون يحد من حق التظاهر «السلمى» الذى اكتسبه المصريون فى ثورتى ٢٥ يناير و٣٠ يونية هو قانون جائر.

بينما اعتبر أحمد ماهر المنسق العام لحركة شباب ٦ أبريل في تغريدته أن النظام يستخدم فزاعة الإخوان لتقييد الحريات، وتمرير إجراءات استبدادية، مثلما جرى في فرض حالة الطوارئ والحظر..

بيقولك قانون التظاهر علشان نحارب الارهابيين، طيب ما مبارك قال كدة من ٣٠ سنة وقعد يحكم بالطوارئ لغاية ما البلد خربت.

وقد توزعت النسبة الباقية ما بين من يفسر القانون باعتباره ضد الإخوان فقط، ومن يفسره باعتباره خطوة جيدة في سبيل استقرار الأوضاع وخاصة الاقتصادية في ظل معاناة الحالة الأمنية والاقتصادية من التظاهرات والإضرابات المستمرة .

➢ من حيث الهدف من النشر..

أوضحت نتائج التحليل أن تناول التغريدات للقرار مزج بين تحليل الحدث وتبعاته والحث على رفض القرار بل والدعوة لتظاهرات لكسر القانون الذى يقيد الحق فى التظاهر، كما سعت بعض القوى السياسية من خلال صفحاتها مثل

حركة "٦ ابريل" لحشد الجمهور للتوقيع على استمارة لرفض القانون، بهدف التأثير على اتجاه الجمهور لرفض القرار والضغط على صانع القرار لتغييره.

وطالبت بعض التغريدات الصادرة عن ممثلى بعض المؤسسات والمنظمات الحقوقية بتعديل القانون..

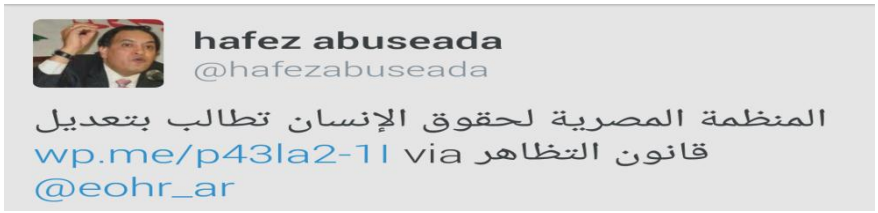

كما اتضح من التحليل الكيفي أن هناك تبايناً في توجهات ومطالب نظام الاتصال إزاء (قانون التظاهر) فقد جمع تويتر بين توجهات ومطالب مختلفة، من قبل تيارات رافضة للقانون، ويمثلها القوى والحركات المدنية والقوة الثورية والشبابية، وقد اعتبر التيار الرافض للقرار، أن القانون يعد اعتداءاً مباشراً على مكتسبات ثورة ٢٥يناير وهو ما جاء فى نص تغريده الدكتور أيمن نور..

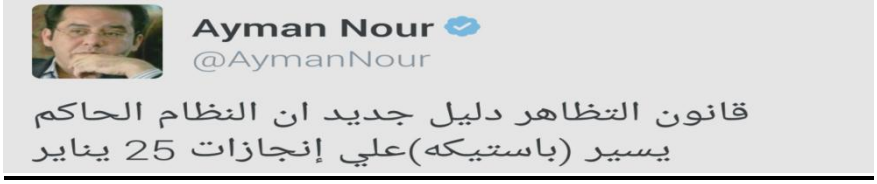

وقد سعت معظم القوى والتيارات السياسية المختلفة من خلال صفحاتها للتصعيد وحشد الجمهور للتظاهر لكسر القانون الذى رأوا أنه يقيد حق التظاهر، ويعطى لوزارة الداخلية سلطات واسعة في فض المظاهرات، وتوافقت هذه الدعوات مع دعوات أنصار جماعة الإخوان المسلمين لتنظيم تظاهرات ما أسموه " دعم الشرعية " .

➢ **من حيث الاتجاه العام للتغريدة نحو القرار..**

استخلاصًا لسياقات ومسارات القرار (قانون التظاهر)، وما سبقها من جذور وجدت الباحثة عدد من الدلالات والإرهاصات يمكن قراءتها من خلال النظر إلى تناول التغريدات، فقد جاء التوجه الأكبر للتغريدات بنسبة ٥٨.٤% من مختلف التيارات والحركات السياسية المدنية والإسلامية ذات اتجاه معارض للقرار، فقد اعتبر "ناصر أمين" القانون بأنه جريمة ..

صدور قانون تنظيم حق التظاهر الآن جريمة في حق الثورة

أما التوجه المؤيد للقرار والذى بلغت نسبته ٢٨.٦% من التغريد حول القرار، فقد عبر عنه بقوة بعض قيادات تحالف ٣٠ يونيه، حيث أكد الكاتب الصحفي مصطفى بكرى، والنائب محمد أبو حامد تأييدهما لقانون التظاهر الجديد مشددين على أهمية تطبيقه على الجميع بحسم وقوة من أجل استقرار الأوضاع الأمنية ..

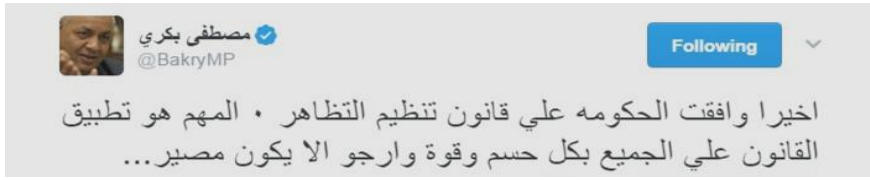

بينما اعتبر الفريق الآخر أن إقرار قانون التظاهر لا يعني تقييد الحريات، وإنما هدفه هو تنظيم التظاهرات لضمان عدم الإضرار بالمواطنين أو الممتلكات العامة والخاصة، ولإعلاء قيمة القانون وسيادة الدولة، وهو ما عبر عنه الإعلامي **حمدي قنديل** فى تأييده المطلق لمشروع القانون، حيث طالب في تغريده له على صفحته رئيس الجمهورية بإصدار القانون دون تردد"..

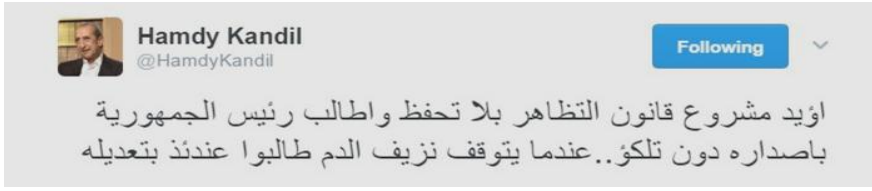

وعلى الصعيد الجماهيري انقسمت التغريدات ما بين مؤيد للقرار بكل قوة وحزم باعتبار التظاهرات زريعة لأعمال شغب وعنف تعانى منها البلاد، ومؤيد مع بعض التحفظ على بنود القانون ومعارض بشدة للقانون باعتباره عودة لترك المجال للقمع وكبت الحريات.

وقد عبرت بقية التغريدات عن توجه غير واضح نحو القرار حيث يرى أصحاب هذا التوجه أنه لابد من تنفيذ القرار على الرغم من الاعتراض على الكثير من مواده، كما يرى البعض الآخر تنفيذه على فئات معينة دون غيرها .

➢ **من حيث الاتجاه العام للتغريدة نحو صانع القرار..**

عبرت ٣٦.٦% من التغريدات عن اتجاه سلبى نحو الرئيس عدلي منصور بصفته صانع القرار ويمثل أعلى هرم السلطة السياسية في مصر في وقت صدور القرار، ولكن حملت حكومة الدكتور حازم الببلاوي غالبية النقد من المغردين، فقد جلب القرار منذ أن تم الإعلان عن مسودة القانون لحين الانتهاء منه وإقراراه العديد من الانتقادات للحكومة، حيث ركزت التغريدات على توجيه اللوم للحكومة بسبب تراخيها في إقرار وتطبيق القانون، وكذلك الآراء المعارضة التي رأت في إقرار القانون استخدام تعسفي لسلطات الرئيس التشريعية، وكان ينبغي تأجيل القانون لعرضه على البرلمان.

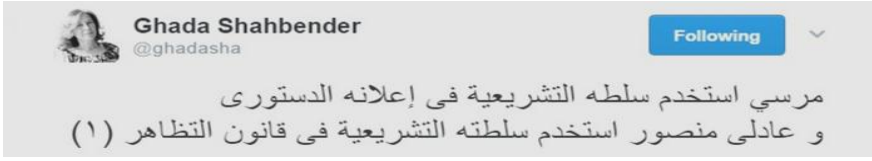

وقد شنت "داليا زيادة" في تغريدتها هجوما على الحكومة قائلة..

قانون التظاهر مرفوض شكلاً وموضوعاً، ولو أصرت عليه حكومة الببلاوي ستكون بذلك تدق أول مسمار في نعشها!!

بينما اعتبر " نادر بكار"، المتحدث باسم حزب النور أن إصدار هذا القانون يعد تجاهلاً من الحكومة للقوى السياسية ..

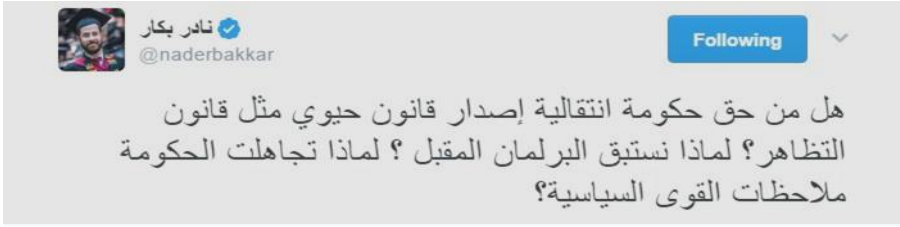

وعلى الجانب الآخر تمثل ٢٣.٦% من التغريدات التوجه الإيجابي نحو صانع القرار، أما النسبة الباقية فتمثل التوجه الغير واضح تجاه صانع القرار منها على سبيل المثال تغريدة الدكتور حازم عبدالعظيم الناشط السياسي التى يعبر من خلالها عن توجيه اللوم للحكومة على تقصيرها فى تعجيل صدور القرار بشكل سريع فى ذلك التوقيت..

يا حكومة : مش معني ان فيه بعض ملاحظات على# قانون_التظاهر تحطيه في الثلاجة .. القانون مهم جداً سياسيا في هذه المرحلة بصفة مؤقتة الناس كفرت #مصر

- **محتوى التغريدات حسب مراحل القرار..**

استخلاصًا لسياقات ومسارات (قانون الحق فى التظاهر) ، أظهرت النتائج ثبات موقف وتوجهات معظم الحركات والتيارات الثورية كثيراً نحو القرار في مراحله المختلفة.

مرحلة (قبل صدور القرار) بدأت ارهاصات القرار الأولى منذ أن أعلن رئيس الوزراء مشروع قانون التظاهر عبر وسائل الإعلام، حيث قوبل القانون بردود فعل متباينة، وقد عكست كثافة التغريد فى هذه المرحلة والتي بلغت نسبته ٥٢.٢% من إجمالى التغريد حول القرار حالة الجدل الواسعة وخاصة بين أوساط النخب والقوى الثورية القادرة على إقامة فعاليات للتظاهر، التي ترى أن القانون يحتوى على بعض المواد غير المقبولة والتي تشكل تضييقا على الحريات، كما أن مشروع القانون يمنح

الفرصة لقوات الأمن في استخدام القوة المفرطة ضد المتظاهرين، وفي حال توقيع الرئيس عدلي منصور على القرار، فإنه سيقيد الحق في الحرية

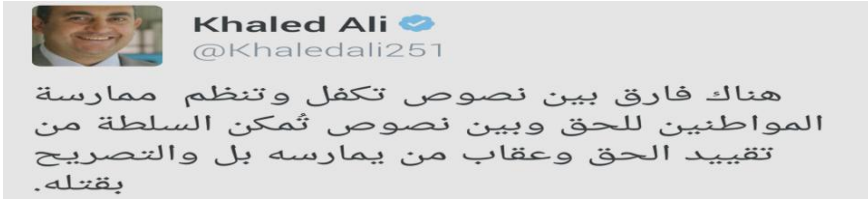

وفى ظل حالة التردد التى سادت مؤسسة الرئاسة بشأن إقرار قانون التظاهر، عكست التغريدات تضارب الآراء ووجهات النظر، فقد طالب البعض بتأجيل صدور القانون حتى يتم حوار مجتمعي عليه ويصدر بمعرفة نواب البرلمان، وهو ما تعكسه تغريدة د. هانى سرى الدين..

للأسف الكثيرون يزايدون على #قانون_التظاهر سواء بالتأييد او المعارضة. وضاعت المناقشة الموضوعية. انصح بتعليق اصدار هذا القانون الان.

في الوقت الذى وصفت بعض الأطراف هذا التفكير من الحكومة بالتراخي الذى لا يصب في مصلحة الشعب ..

وجاءت **مرحلة صدور القرار** .. والتى وقعت زمنياً بين إصدار الحكومة للقانون فعلياً وأول تطبيق فعلى له من جانب السلطة السياسية امتداداً للمرحلة السابقة، فقد كانت السمة العامة للتغريدات والتى بلغت نسبتها ١٦.٣% من إجمالى التغريد حول القرار هي الرفض والدعوة للتصعيد من جانب بعض الحركات السياسية بالأخص حركة شباب ٦ أبريل وأنصار جماعة الإخوان المسلمين، فقد

دعت الحركة لتظاهرات فى القاهرة والمحافظات لكسر القانون، وذلك مع إعلان الحكومة اعتماد قانون التظاهر واعتباره نهائي ولا رجعة فيه.

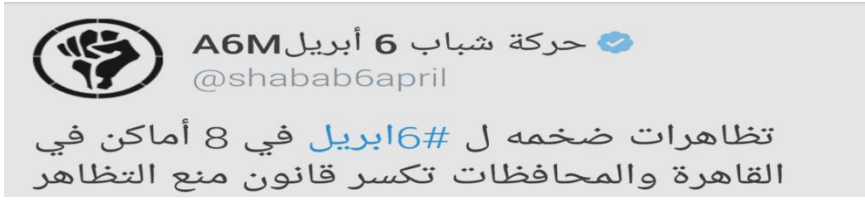

وهو ما عبرت عنه تغريدة الناشطة ماهينور المصري على حسابها الشخصي، وقد كانت من أوائل النشطاء التى تم الحكم عليهم إثر تطبيق القانون.

تعاملت الحكومة مع هذه التظاهرات بإقرار القانون، مما أدى الحكم بسجن عدد من شباب الثورة أشهرهم الناشط علاء عبد الفتاح، أحمد ماهر، أحمد دومة، ماهينور المصري ووجهت لهم تهم من بينها التظاهر بدون تصريح، وقد لاقى سجن هؤلاء الشباب عدداً من ردود الفعل الرافضة بين أوساط النخب والمثقفين كان من بينها ما عبر عنه الإعلامي محمود سعد فى تغريدته ..

محمود سعد
@mahmooud_saad

محمود سعد: ادافع عن النشطاء .. فليس بينهم من سجن في قضية تخابر او قضية مخلة بالشرف .. و لكن البعض منهم سجن في قضية راى بسبب قانون التظاهر

<u>أما مرحلة (ما بعد صدور القرار)</u>.. فقد شهدت المزيد من التصعيد من جانب معظم الحركات السياسية فقد عكست ٣١.٥% من التغريدات حالة الجدل بعد صدور القانون بين القوى السياسية والأوساط الشعبية بين مؤيد ومعارض، ونقلت التغريدات ترحيب بعض أوساط الشعب المصري الذين يعانون من التظاهرات المستمرة، باعتبارها تؤثر على الحالة الاقتصادية والأمنية بشكل مباشر، حيث يرى هؤلاء في ما تفعله القوى والحركات السياسية بمثابة ذريعة استخدمها أنصار جماعة الاخوان المسلمين للتدليل على معاداة النظام للحريات، وعكست التغريدات التالية هذه الآراء ..

Ahmed Selim
@aselim71

شوية النشتاء إللي عملوا دوشة و خالفوا قانون التظاهر كان لكي يقبض عليهم و تكون ذريعة لقوي الشر لإثبات أن "قمع"الدولة جماعي،بيخدموا علي الإخوان

عمرو عبد الهادي
@amrelhady4000

زي ما قلت سابقا ان #قانون_التظاهر ليس لانصار الشرعيه فانصار الشرعية تظاهروا بالامس و لم تفض اي مظاهره لهم و الان تطبق القانون على الصحفيين

مناقشة النتائج ..

➢حرصت التدوينات المنشورة علي موقع تويتر علي تأكيد دقة ومصداقية المعلومات التي توردها من خلال ربطها بما يدعم المعلومة سواء فيديو أو موضوع صحفي أو صورة للحدث، كما حرص مستخدموها علي إعادة نشر المعلومات التي تلقي بقبول وتأييد منهم بشكل كبير لتصبح متداولة بين باقي مستخدمي تويتر.

➢ ربط بعض المغردين فى تغريداتهم حسابهم على الفيس بوك بحساب تويتر ليفسروا كل ما أرادوا على الفيس بوك وليظهر ١٤٠ حرف منه فقط على تويتر فيستطيع القارئ الرجوع للتصريح كاملاً على الفيس بوك، وكان أبرز من استخدم هذا الاسلوب بعض قادة ونشطاء الإسلام السياسي وخاصة نادر بكار وعزة الجرف وعبد الرحمن عز.

➢ استطاعت التغريدات المنشورة علي موقع تويتر أن تتناول القرارات بالشرح والتفسير والمعارضة والتأييد والتبرير، وقد سمح ذلك الفضاء الافتراضي المفتوح الذى يوفره موقع تويتر لكافة الاصوات والقوى للتعبير عن آرائها تجاه القرارات.

➢ تراوحت مستويات التعبير اللغوية للتغريدات التي تناولت قرارات الدراسة بين العامية والفصحى والعربية المكتوبة بالحروف اللاتينية، وإن كان يغلب على معظمها العامية المصرية لكونها الأسهل فى توصيل المعنى، كما ظهر حرص بعض

المستخدمين والفاعلين علي كتابه رسائله مزيجاً بين اللغتين العربية والانجليزية فى محاولة لمخاطبة والتأثير فى الرأي العام العالمي .

- اتسم خطاب مستخدمي تويتر بالمزج بين السخرية والتهكم وهو ما يظهر بوضوح فى التغريدات حول (تشكيل لجنة التعديلات الدستورية)، بينما غلبت المباشرة على خطاب مستخدمي تويتر حول (الاعلان الدستوري) وكثرت التغريدات الموجهة إلى شخص رئيس الجمهورية، أما لهجة العداء والتصعيد فقد غلبت على تغريدات العديد من النشطاء وممثلي الحركات الثورية حول (قانون التظاهر) وقد امتزجت أحياناً بالسخرية من القرار وتداعياته.
- تنوعت مصادر التغريدات حول قرارات الدراسة (الثلاث) ما بين تغريدات صادرة عن وسائل إعلامية وصحفيين ونشطاء وفاعلين سياسيين وقيادات المجتمع المدني وبعض النخب السياسية وممثلي الأحزاب والتيارات السياسية المختلفة إلى جانب التغريدات الصادرة عن الجمهور العام من مستخدمي الموقع والمواطنين الصحفيين، جاء هذا التنوع نظراً لما يتمتع به موقع تويتر كفضاء اتصالي حر من خواص التنوع والتعدد والإتاحة، كما أن فاعلية التغريد تتباين ما بين تكرار التغريدات أو عدد المتابعين للمصدر أو إعادة التغريد عنه، فنجد أن المصادر ذات الفاعلية والتأثير والتى تنتج المحتوى من خلال الموقع قد تكون عددها أقل بكثير بالمقارنة بتغريدات المؤسسات الإعلامية والجمهور العام من مستخدمى الموقع .
- تنوعت التفسيرات التى عبر من خلالها مستخدمى تويتر عن قرارات الدراسة، فإلى جانب تناول التغريدات تفسيرات ووجهات نظر أفراد الجمهور العادي أو من المتخصصين قانونيين أو حقوقيين، بهدف السعي لإضعاف شرعية القرار أو القانون لدى الجمهور، أو إضفاءه صبغة الشرعية.

➢ تنوعت أهداف التغريد حول قرارات الدراسة، فقد تجاوز التغريد حول القرار الأول نقل المعلومات والأخبار وتحليل الحدث وتبعاته إلى الحث على الحشد والتعبئة السياسية للقيام بفعل معين للضغط على صانع القرار. كما اتضح أن هناك تمايزاً وتبايناً فى توجهات ومطالب تويتر إزاء (الإعلان الدستوري– قانون التظاهر) فقد جمع تويتر بين توجهات ومطالب مختلفة ومتناقضة، من قبل تيارين أحدهما رافض، وآخر يؤيد، وهو ما يؤكد على دور تويتر في توجيه سلوكيات ومواقف الجماهير وتشكيل اتجاهاتهم أثناء القرارات.

➢ اختلفت اتجاهات التغريدات نحو القرارات باختلاف الفاعلين والأطراف المعبرة عنها، ففي القرار الأول والثاني مثلت تغريدات (التيارات الاسلامية وأنصار جماعة الإخوان المسلمين وحزب الوسط) التوجه الإيجابي نحو القرار وصانع القرار سواء كان المجلس الأعلى للقوات المسلحة أو الرئيس الأسبق محمد مرسى، في حين أن (التيارات الإسلامية وجماعة الاخوان وحزب الوسط) كانت من ضمن الأطراف صاحبة التوجه السلبى نحو القرار الثالث، ويمكن تفسير ذلك على اعتبار أن هذه الأطراف كانت وقت صدور القرارين الأول صاحبة المصلحة فى تعديل الدستور واجراء انتخابات مبكرة، وفى القرار الثاني كانت بمثابة الظهير السياسي الشعبي للنظام الحاكم وما إن تغير النظام السياسي تغيرت الأولويات والتوجهات والأهداف.

وعلى الجانب الآخر مثلت القوى الثورية والائتلافات والحركات السياسية والنشطاء الاتجاه السلبى نحو القرارات الثلاثة وكذلك صانع القرار رغم اختلاف الأنظمة والظروف السياسية والفترة الزمنية لقرارات الدراسة.

- رغم أن مؤسسة الرئاسة والسلطة القضائية كانت من الأطراف والفواعل السياسية للقرارات إلى أنها لم يكن لها تواجداً كبيراً من خلال (تويتر)، فقد ظهر الرئيس

الأسبق محمد مرسى فى تغريدات قليلة تعليقاً على الإعلان الدستورى، وقد يرجع ذلك إلى أن أصحاب المكانة الرسمية والمشاركين بفعالية فى الشبكات الفعلية لصنع القرار داخل النظام السياسي، الذين يعملون بشكل مستقل (أو فى مجال مستقل) والذين ليسوا فى حاجة للصراع من أجل التأثير أو للتفاوض فى قضاياهم قد لا يهتمون بتأثير الإعلام، وخير مثال على ذلك النظام القضائى.

- جلب قرار تشكيل لجنة التعديلات الدستورية أول انتقادات للمجلس الأعلى للقوات المسلحة منذ تسلمه السلطة السياسية بعد ٢٥ يناير ٢٠١١، فقد عبرت معظم التغريدات عن الاعتراض على سوء تمثيل التيارات والطوائف المختلفة في تشكيل لجنة تعديل الدستور، كما عبرت غالبية التغريدات حول الإعلان الدستورى عن اتجاه معارض للرئيس وسياسته، كما جلب الإعلان موجة من السخط في الشارع المصري ضد الرئيس الأسبق مجمد مرسى، أما فيما يخص قانون التظاهر، فقد حملت حكومة الدكتور حازم الببلاوي غالبية النقد من المغردين، حيث جلب القانون منذ أن تم الإعلان عن مسودته لحين الانتهاء منه وإقراراه العديد من الانتقادات للحكومة، حيث ركزت التغريدات على توجيه اللوم للحكومة بسبب تراخيها في إقرار وتطبيق القانون.
- **وفيما يتعلق بمحتوى التغريدات حسب مراحل القرارات..** شهدت مرحلة قبل صدور قرار(تشكيل لجنة التعديلات الدستورية) تبايناً فى المطالبات، أما المرحلة البينية التي أعقبت صدور القرار والتى شهدت كثافة فى التغريد حول القرار كانت السمة العامة للتغريدات التشكيك وعدم الثقة والترقب، بينما شهدت مرحلة ما بعد صدور القرار وهى الاستفتاء على الدستور جدلاً كبيراً عبرت عنه التغريدات، ولم تختلف سمات التغريدات في هذه المرحلة عن السابقة لصدور القرار من حيث المضمون والتوجهات .

- مثلت قضية عزل النائب العام وتعيينه سفيرًا لدولة الفاتيكان، ثم التراجع عن القرار وتبعات ذلك من تأزيم للعلاقة بين الرئيس والسلطة القضائية ارهاصات ما قبل صدور (الإعلان الدستوري) فقد عبرت كثافة التغريد فى هذه المرحلة عن حالة القلق والترقب وعدم الثقة في القرارات القادمة، أما السمة العامة للتغريدات في المرحلة البينية التي وقعت بين صدور الإعلان الدستوري ٢٢ نوفمبر والإعلان الدستوري اللاحق بإلغاء الإعلان السابق، هي رفض الإعلان الدستوري، حيث قامت التغريدات بنقل وتفسير القرار للرأي العام، بهدف التأثير في تنفيذه فى ظل التباين في ردود الأفعال عقب إصداره، فقد كانت السمة العامة لمخرجات النظام الاتصالى هي رفض القرار والمطالبة بإلغائه.

وعلى الرغم من قدرة (تويتر) على التركيز الكبير على مطالبته بإلغاء الإعلان الدستوري إلا أن النتيجة التي أقدم عليها النظام السياسي قد تكون نتيجة الضغوط المتشابكة التي يواجها بشأن هذا القرار من قبل السلطة القضائية، إلى جانب رغبة النظام السياسي الملحة في اجراء الاستفتاء على مشروع الدستور في موعده يوم ١٥ ديسمبر ٢٠١٢، هو الذى حرك النظام السياسي نحو توقيت إلغاء الإعلان الدستوري .

من خلال نتائج التحليل الكيفي للمرحلة التي تلى إلغاء الإعلان الدستوري عكست التغريدات حالة السخط والرفض الشعبي للإعلان، وبالتالي لم يؤدِ إلغاء الإعلان إلى أي تهدئة في الشارع المصري، بل دعى إلى صدامات أخطر.

- وعكست التغريدات فى مرحلة ما قبل صدور (قانون التظاهر) والاعلان عن مسودة القانون تضارب فى الآراء ووجهات النظر، مما أصاب مؤسسة الرئاسة بحالة من التردد بشأن إقرار القانون وهو ما عكسته تغريدات لأطراف من مؤسسة

الرئاسة، وكانت السمة العامة للتغريدات في مرحلة صدور القرار هي الرفض والدعوة للتصعيد من جانب بعض الحركات السياسية، وذلك مع إعلان الحكومة اعتماد القانون بشكل نهائى، كما عكست مرحلة ما بعد صدور القرار استمراراً لحالة التصعيد لكسر قانون التظاهر، تعاملت الحكومة مع هذه التظاهرات بتطبيق القانون بسجن عدد من أشهر النشطاء.

النتائج العامة..

- لعب " تويتر" دوراً في خلق وعى جمعي نحو أهمية القرارات السياسية بصفتها تمثل تحولاً مفصلياً في مرحلة التحول الديمقراطي في مصر، وأبرز الموقع مخرجات النظام السياسي (القرارات السياسية) باعتبارها تمثل مطالبهُ، هذا بالإضافة إلى دوره في إضعاف شرعية بعض القرارات أو إضفاء الشرعية عليها، من خلال قيامه بإبراز مساوئ وسلبيات القرار والتحذير من الأخطار المحتملة لتطبيقه، مما يعكس السمة العامة لدور وسائل الإعلام الجديد كنظام اتصالي في هذا الشأن.

- وقد اتسمت التدوينات المنشورة حول القرارات السياسية بعدم التماسك والتجانس، وهو ما يمكن تفسيره في إطار تنوع الآراء والافكار التي تنتمى إلى توجهات أيدولوجية متباينة، وهو ما يميز تويتر كفضاء اتصالي يتسع لكافة الآراء والتوجهات.

- نجحت أطراف من الفاعلين السياسيين في استغلال الإمكانيات التي قدمها "تويتر" للتأثير السياسي، وذلك اعترافاً بأهمية الواقع المروج إعلامياً من خلال هذه

الوسائل بشكل أكبر من الواقع الفعلي، خاصة في ظل غياب الواقع والحقائق البديلة التي يتم توفيرها عن طريق القنوات والمصادر الرسمية المحيطة بدوائر صنع القرار داخل النظام السياسي، وذلك بسبب سرعة وقوة انتشارها مما دفع الفاعلين والسياسيين الاستفادة منها باعتباره أداة مهمة في إدارة سلوكهم السياسي.

- بينما حقق "تويتر" للفاعلين السياسيين فوائد، إلى أنه كذلك جعلهم مادة للنقد باعتبارهم في حالة رصد مستمر من خلال تسليط الضوء بشكل دائم على كتاباتهم وسلوكياتهم عبر حساباتهم الشخصية من قبل المعارضين والصحفيين، في انتظار أي أخبار من شأنها أن تمثل خروجاً عن المعايير المتوقعة من سلوكهم .

- وقد انعكس تنوع الجمهور والفاعلين من خلال تويتر على تنوع المطالب وكذلك تضاربها في أوقات كثيرة، فقد يكون هناك قرارات تعتزم السلطة اتخاذها تتعارض مع مصالح أحد التيارات أو الفئات، فقامت من خلال توظيف امكانيات تويتر المتعددة بالضغط على الرأي العام سواء المحلى أو العالمي ضد هذا القرار مما قد يؤثر بدوره على صانع القرار .

- تفاوت مستوى تناول القرارات عبر تويتر تفاوتاً كبيراً عبر مراحل صنع القرار، حيث أن مراحل صنع القرار لم يتم تناولها بالتساوي، ولكن اختلف التأثير من قرار لآخر حسب درجة الأهمية ومدى استخدام الفاعلين السياسيين لاستراتيجيات إعلامية متنوعة من خلال ما وفره تويتر كنظام اتصالي من خصائص كونه وسيلة ثرية تتسم بالعديد من المميزات، حيث تشير نتائج تحليل التغريدات إلى اختلاف الأوقات التي يرتفع فيها مستوى اهتمام مستخدمى تويتر بقرارات الدراسة من قرار لآخر.

- فقد شهد (قرار تشكيل لجنة إجراء التعديلات الدستورية) اهتماماً كبيراً في مرحلة صدور القرار ومرحلة بعد صدوره والتي شهدت الاستفتاء على الدستور الذى استحوذ على اهتمام النظام الاتصالى (تويتر) نتيجة للانقسام والتباين الشديد حوله حيث يزداد اهتمام مستخدمى تويتر ويصل إلى أعلى مستوى له في المراحل التي تتناول ممارسة الديمقراطية المباشرة مثل (الاستفتاء).

- بينما شهد (الإعلان الدستوري) درجة أكبر من اهتمام النظام الاتصالى(تويتر) في جميع مراحله بداية من مرحلة قبل صدور الاعلان الدستوري وذلك لأن ارهاصات القرار والمتمثلة في قرار عزل النائب العام حصلت على اهتمام كبير من التغطية فى تويتر، إلى جانب تداعيات صدور القرار وردة فعل القوى السياسية والسلطة القضائية حوله، وقد يرجع ذلك لزيادة مستوى الصراع في عملية صنع القرار، فقد شمل القرار احتدام الصراع بين السلطتين التنفيذية والقضائية.

- كما شهد قانون التظاهر تفاوتاً فى اهتمام نظام الاتصال(تويتر) فقد شهدت مرحلة قبل صدور القرار كثافة فى العرض والتناول فى محاولة للتأثير على صناع القرار للتراجع عن إصدار القانون أو على الأقل تعديل بعض بنوده التي يرونها مقيدة للحريات، أما مرحلة صدور القرار فلم تكن بنفس المستوى من الاهتمام، وخاصة بعد عزم الحكومة على إقرار القانون بكل بنوده دون تعديل، بينما شهدت مرحلة ما بعد صدور القرار اهتماماً كبيراً بمتابعة تداعيات تطبيق القانون على عدد من مشاهير النشطاء والفاعلين السياسيين، وهو ما استحوذ على اهتمام نظام الاتصال نتيجة لاحتدام الصراع بين الحكومة وبين القوى السياسية وبعض النخب وقادة الرأي .

- لا يمكن القول أن الدراسة كشفت عن كل ما يتعلق بأدوار وسائل الإعلام الجديد فى عملية صنع القرار السياسي، بل يمكن القول أن وسائل الإعلام الجديد وتحديداً موقع تويتر مثلت فضاءاً ناقداً للقرارات السياسية وساهمت فى خلق وعى جمعي نحو أهمية القرارات، على العكس من وسائل الاعلام (التقليدية) التي كانت غالباً ما تقوم بدعم وتبرير القرارات السياسية الصادرة عن السلطة السياسية من خلال قدرتها على تشكيل الوعى والاتجاه، وإبراز الإيجابيات والبعد عن السلبيات قدر المستطاع من أجل إضفاء الشرعية على النظام السياسي.

□

المراجع ..

1) Rebecca Ping Yu,(2016**):** The relationship between passive and active nonpolitical social media use and political expression on Facebook and Twitter**, Computers in Human Behavior**, Vol(58) , PP.413-420.

2) Trevor Diehl , Brian E Weeks , Homero Gil de Zúñiga, (2016): Political persuasion on social media: Tracing direct and indirect effects of news use and social interaction , **new media & society**, Vol. 18(9) PP.1875– 1895.

3) Jihyang Choi,(2016): Differential Use, Differential Effects: Investigating the Roles of Different Modes of News Use in Promoting Political Participation, **Journal of Computer-Mediated Communication**, Vol(21),6, ,PP 436–450.

Retrieved on,3-11-2016 from**,**
http://onlinelibrary.wiley.com/doi/10.1111/jcc4.12176/epdf

4) Masahiro Yamamoto, Matthew J Kushin, Francis Dalisay,(2015): Social media and mobiles as political mobilization forces for young adults: Examining the moderating role of online political expression in political participation, **new media & society**, Vol. 17(6) 880– 898.

5) Holt, K., Shehata, A., Stromback, J., Ljungberg, E.(2014): "Age and the effects of news media attention and social media use on political interest and participation: do social media function as leveler? **European journal of communication**, Vol 28 (1), pp. 19-34.

6) Shannon L. Bichard Zhang, J. Johnson, Seltzer ,(2010): The Revolution Will be Networked, The Influence of Social Networking Sites on Political Attitudes and Behavior, **Social Science Computer Review**, vol. (28), no. 1,PP. 75-92.

٧) لمياء حمدان العنزي، دور وسائل الإعلام الجديد في تشكيل الثقافة السياسية للشباب، **رساله ماجستير غير منشورة**، (الرياض :جامعة الملك سعود ،عمادة الدراسات العليا) ،٢٠١٣.

٨) حمدي أحمد عمر، مواقع التواصل الاجتماعي وتشكيل الوعى السياسي، **دورية اعلام الشرق الأوسط**، العدد (١٠)، خريف ٢٠١٤.

9) Tang ،G. ،Lee ،F.L.F,(2014): "Facebook use and political participation: the impact of exposure to shared political information ،connections with public political actors ،and network structural " ،**social science computer review** ،31 (6)،,pp. 763- 773.

10) Kamal Sedra, The Role of Social Media & Networking in post-Conflict Settings "Lessons-Learned from Egypt ", (**Paper presented at the World Bank/TDRP – African Development Bank Conference** :History and Experience of Post-conflict Reintegration and Stabilization: Reflections from DDR in Africa, Tunis 5-6 June, 2013).

١١) نجوى عبد السلام فهمى، بين نشر الأخبار وتسهيل الحوار .. دور تويتر في الثورة المصرية نموذجاً، **دورية اعلام الشرق الاوسط** ، العدد (٨)، ٢٠١٢.

12) Kalyango & Adu-Kumi,(2012): Impact of Social Media on Political Mobilization in East and West Africa, **Paper Presented at the 6th Annual Forum, Saudi Association for Media and Communication**, King Saud University – Riyadh 15 –16 April.

١٣) ممدوح عبد الواحد محمد الحيطي، شبكات التواصل الاجتماعي والتحولات السياسي في المجتمع المصري – دراسة ميدانية على عينة من الشباب الجامعي ، **المؤتمر العلمي الثامن عشر: الإعلام وبناء الدولة الحديثة**، جامعة القاهرة: كلية الإعلام، الجزء الأول، ٢٠١٢م) ص ص ٦١– ١١٤.

14) Qihao Ji,(2017): Social Media News Use and Political Discussion: A Focus on Chinese Users' News Reception and Dissemination, **Electronic News**, Vol(11),1PP.3-19

15) Stockmann, Daniela & Luo, Ting,(2015): Which Social Media Facilitate Online Public Opinion in China?, Problems of Post-Communism, DOI: 10.1080/10758216.2017.1289818

Retrieved on, 5-11-2016,from,
from: https://ssrn.com/abstract=2663018 or http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.2663018

١٦) شيرين محمد كدواني، استخدام الشباب للشبكات الاجتماعية على الانترنت وعلاقته بالتحول الديمقراطي فى مصر **رسالة دكتوراه غير منشورة** (جامعة أسيوط ، كلية الآداب، قسم الاعلام) ، ٢٠١٥.

17) Jisun An_ Meeyoung Chay Krishna Gummadiz Jon Crowcroft,(2011) :Media Landscape in Twitter: A World of New Conventions and Political Diversity, **paper published in Fifth International AAAI Conference on Weblogs and Social Media,**

Retrieved on1 Mar 1, 2014,from, http://www.aaai.org/ocs/index.php/ICWSM/ICWSM11/paper/viewPaper/2825

18) Andrea Ceron & Fedra Negri,(2016):The "Social Side" of Public Policy: Monitoring Online Public Opinion and Its Mobilization During the Policy Cycle**, Policy & Internet**, Vol (8), 2, p.131–147.

-Retrieved on1-12-2016 from http://onlinelibrary.wiley.com/doi/10.1002/poi3.117/epdf

19) Marcinkowski, Frank.(2014): "Mediatization of Political Decision-Making Processes**" Paper presented at the annual meeting of the International Communication Association**, Marriott, Chicago,

Retrieved on,3-1-2015 from http://citation.allacademic.com/meta/p298314_index.html

20) Risto Kunelius1 , Esa Reunanen (2012): Media in Political Power: A Parsonian View on the Differentiated Mediatization of Finnish Decision Makers, **The International Journal of Press/Politics** 17(1),p 56– 75.

Retrieved on,1-5-2014 from http://hij.sagepub.com/content/17/1/56

21) Asp,Kent, and Peter Esaiasson.(1996): The Modernization of Swedish Campaigns: Individualization, Professionalization, and Medialization." In Politics, Media, and Modern Democracy**: An International Study of Innovations in Electoral Campaigning and Their Consequences**, ed. David L. Swanson and Paolo Mancini. Westport, CT: Praeger

22) Altheide, D. L., & Snow, R. P. (1988): Toward a theory of mediation. **Communication Yearbook**, 11,194–223.

23) Mazzoleni, Gianpietro. (2008)b: "Mediatization of Politics**." The International Encyclopedia of Communication**, edited by Wolfgang Donsbach, pp.3047–3051. Malden, MA: Blackwell.

24) Jesper Strömbäck.(2008): Four Phases of Mediatization: An Analysis of the Mediatization of Politics, **The International Journal of Press/Politics** 13(3):Pp.228-246

Retrieved on1-5-2014 from
http://hij.sagepub.com/cgi/content/abstract/13/3/228

25) Kriesi, Hanspeter, Anke Tresch, and Margit Jochum.(2007): Going Public in the European Union: Action Repertoires of Western European Collective Political Actors. **Comparative Political Studies** 40 (1): Pp. 48–73.

Retrieved on,2-2-2015 from
,https://www.researchgate.net/publication/249699715_

26) (Marcinkowski, Frank. (2007**): Media System and Political Communication**. In Ulrich Klöti, Peter Knoepfel, Hanspeter Kriesi, Wolf Linder, Yannis Papadopoulos, and Pascal Sciarini, (eds) Handbook of Swiss Politics. Zürich: NZZ Publishing, 381–402. Marsh, David.

27) Kriesi, Hanspeter, Anke Tresch, and Margit Jochum.(2007): Going Public in the European Union: Action Repertoires of Western European Collective Political Actors. **Comparative Political Studies** 40 (1): pp. 48–73.

Retrieved on,2-2-2015 from
,https://www.researchgate.net/publication/249699715_

28) Schultz, Winfried, (2004): Reconstructing Mediatization as an analytical concept. European, **Journal of Communication**, Vol. 19(1):pp.87-101.

Retrieved on,1-6-2015 from,
journals.sagepub.com/doi/full/10.1177/0267323104040696

29) Schultz, Winfried, (2004): **Op.cit**.Pp.87-101.

30) Gilpin, D. 2011. "Working the Twittersphere: Microblogging as Professional Identity Construction." In A Networked Self: Identity, **Community, and Culture on Social Network Sites**, ed. Z. Papacharissi. London: Routledge, p.238.

Retrieved on,2-8-2015 from , www.rug.nl/research/portal/files/.../Broersma_and_Graham_2013.pdf

31) An, J., M. Cha, K. Gummadi, and J. Crowcroft,(2011): "Media Landscape in Twitter: A World of New Conventions and Political Diversity**." Proceedings of the 5th International AAAI Conference on Weblogs and Social Media. Barcelona**, Spain,pp. 18–25.

32) Broersma, M., and T. Graham. 2012. "Social Media as Beat: Tweets as a News Source During the 2010 British and Dutch Elections**." Journalism Practice** 6 (3): 403–19.

Retrieved on,8-11-2015 from ,www.tandfonline.com/doi/abs/10.1080/17512786.2012.66362

33) Vergeer, M., L. Hermans, and S. Sams.(2011): "Online Social Networks and Micro-Blogging in Political Campaigning: The Exploration of a New Campaign Tool and a New Campaign Style**." Party Politics** 19 (3): pp.477–501.

Retrieved on,2-11-2015 from , https://www.researchgate.net/publication/26968764

٣٤) محمد عبد الحميد ، البحث العلمي في الدراسات الإعلامية، ط١(القاهرة: عالم الكتب، ٢٠٠٤)، ص ١٧٣.

٣٥) **الجريدة الرسمية** ، العدد ٦ مكرر (أ)، ١٤ فبراير سنة ٢٠١١.

٣٦) **التقرير الاستراتيجي العربي** ٢٠١١-٢٠١٢، ط١(القاهرة ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠١٣) ص ٢٩٩.

٣٧) استفتاء ١٩ مارس أول مسمار في نعش ثورة ٢٥ يناير، **جريدة الوفد** ، السبت ١٩ مارس ، ٢٠١٦

-https://referendum2011.elections.eg/84-slideshow/160-2011-03-20-20-19-29.html

٣٨) عدلي سيد رضا، خالد صلاح الدين حسن على :اتجاهات الرأي العام نحو الانقسامات السياسية في مصر استطلاع للرأي العام خلال شهر مارس ٢٠١٣، **المجلة المصرية لبحوث الرأي العام**، المجلد ١٣،العدد ٣،ابريل يونيه ٢٠١٣، ص ٢٨.

٣٩) على الدين هلال، مازن حسن، مى مجيب، **الصراع من أجل نظام سياسي جديد.. مصر بعد الثورة** ، ط١(القاهرة :الدار المصرية اللبنانية ،٢٠١٣) ، ص ٤٣٨

40) .http://www.shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=22112013&id=aa58c0b91dd940c891f55cf9effbe0ff

41) .http://www.shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=22112013.

٤٢) على الدين هلال، مازن حسن، مى مجيب، **الصراع من أجل نظام سياسي جديد.. مصر بعد الثورة** ، ط١(القاهرة :الدار المصرية اللبنانية ،٢٠١٣) ، ص ٣٥٨.

٤٣) **التقرير الاستراتيجي العربي ٢٠١١-٢٠١٢**، ط ١ (القاهرة : مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠١٣)، ص ٣٢٣، ٣٢٥

44) Papacharissi, Z., & de Fatima Oliveira, M. (2012):**Op.cit**,pp.266-282.

٤٥) الجريدة الرسمية العدد ٤٧ (مكرر) في ٢٤ نوفمبر سنة ٢٠١٣

46) http://www.albawabhnews.com/1701101

٤٧) ابراهيم منشاوي، الحركة الطلابية في مصر بعد ٣٠ يونيه، المركز العربي للبحوث والدراسات، بتاريخ ٢٩ ديسمبر ٢٠١٣

-Retrieved on,18-2-2016, from http://www.acrseg.org/2105